جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية فرع علوم التسيير،

تخصص مالية مؤسسة

بعنوان:

متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك الوطنية الجزائرية في منطقة ورقلة خلال الفترة 2018"

من إعداد الطالب: أحمد أسامة بن حبيرش

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 07 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ لمياء عماني.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا

أ/ عواطف محسن.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ سلمى عائشة كيحلي..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017-2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، الطور الثاني

ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية فرع علوم التسيير،

تخصص مالية مؤسسة

بعنوان:

متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية

" دراسة ميدانية لعينة من البنوك الوطنية الجزائرية في منطقة ورقلة خلال الفترة 2018"

من إعداد الطالب: أحمد أسامة بن حبيرش

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :07 ماي 2018

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ لمياء عماني.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) رئيسا

أ/ عواطف محسن.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا

د/ عائشة سلمى كيحلي.....(أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2017-2018

إهداء

اللهم لك الحمد والشكر على رحمتك ونعمك

وصل وسلم على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم

إلى الأسمى و الأعز منبع للحنان و مثلي الأعلى في الحياة و أغلى ما لدي في الوجود

إلى من قيل فيهما مالا يكفيهما أمي الغالية أبي العزيز

إلى كل الأسرة الحبيبة التي ملأت حياتي فرحا و سعادة إخوتي و أخواتي مُحَّد إسلام و الصغير

شريف بهاء الدين و إبن أختي مُحَّد

إلى جميع أعمامي و عماتي و كل من يحمل لقب بن حبيرش

إلى أخوالي و خالاتي و كافة العائلة دون إستثناء

إلى جميع أحبابي و أصدقائي،رفاق دربي ومن ساعدني من قريب و بعيد

إلى جميع من علمني طوال مسيرتي الدراسية

و إلى كل من عرفتهم طوال مشواري الدراسي منذ السنة الأولى إلى يومنا هذا .

أحمد أسامة

شكر و تقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

" رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل عملا صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم .....سورة النمل الآية 19

بداية نحمد الله تعالى الذي أنعم علينا بنعمته أما بعد

نتقدم بأسمى الشكر و الإخلاص إلى الأستاذة المشرفة محسن عواطف على المجهود الكبير الذي قامت به من أجلنا كما نتقدم بعبارات الشكر الجزيل للمؤطر معمري نبيل مسؤول مصلحة الإقراض في مؤسسة البنك الخارجي الجزائري ورقلة على النصائح و التوجيهات المقدمة منه وعلى حسن الإستقبال .

و إلى جميع عمال المؤسسات البنكية بورقلة الذين لم يبخلوا علينا بشيء(بن حيزية نوال،عربي،شطيبي ،معمري نبيل و غيرهم) راجين من المولى عز و جل أن يبارك فيهم ويجعلهم من عباده الصالحين و إلى كل من كان له فضل علينا سواءا كان من قريب أو بعيد .

وشكرا

أحمد أسامة

الملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز إمكانيات تطبيق خدمات التمويل المصغر في الجزائر، والموجهة لصغار المستثمرين من خلال خلق فرص العمل وإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وتحديد متطلبات التمويل المصغر في البنوك العمومية من الوحدة الخاصة والكوادر المؤهلة واللوائح التسييرية والقانونية، ولدراسة الموضوع قمنا بتوزيع إستبيان على عينة عشوائية من البنوك العمومية خلال الفترة 2018، وقد خلصت الدراسة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية في ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر مما يساهم بشكل كبير في التخفيف من البطالة.

الكلمات المفتاحية: خدمات تمويل مصغر، تطبيق تمويل مصغر، مؤسسات تمويل مصغر، بنوك عمومية.

Abstract:

This research aims to highlight the possibilities of implementing microfinance services in Algeria, which are geared to small investors by creating jobs and creating their own institutions. and determine the requirements of microfinance in public banks from the Special Unit and qualified cadres and the legal and regulatory regulations, and to study the subject we have distributed a questionnaire to a random sample of public banks during the period 2018, the study concluded that Algerian public banks in Ouargla are able to apply the microfinance service, Which contributes significantly to the alleviation of unemployment.

Keywords: Microfinance Services, microfinancing Application, Microfinance Enterprises, Public Banks.

قائمة المحتويات

الإهداء..... III

شكر وتقدير..... IV

الملخص..... V

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال البيانية..... VIII

قائمة الملاحق..... IX

مقدمة..... أ

الفصل الأول: التمويل المصغر ومتطلبات تطبيقه..... 1

تمهيد الفصل..... 2

المبحث الأول: الإطار النظري التمويل المصغر..... 3

المبحث الثاني: الدراسات السابقة..... 19

خاتمة الفصل..... 26

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من البنوك حول تطبيق خدمات التمويل المصغر..... 27

تمهيد الفصل..... 28

المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... 29

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها..... 38

خاتمة الفصل..... 59

الخاتمة..... 61

المراجع..... 65

الملاحق..... 70

الفهرس..... 80

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول (1-1)	علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	25
جدول (1-2)	الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان	33
جدول (2-2)	توزيع العينة حسب السن	34
جدول (2-3)	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	34
جدول (2-4)	توزيع العينة حسب الخبرة في البنك	35
جدول (2-5)	معامل الثبات ألفا كرونباخ المقياس الأول	36
جدول (2-6)	معامل الصدق المقياس الأول	36
جدول (2-7)	معامل الثبات ألفا كرونباخ المقياس الثاني	37
جدول (2-8)	معامل الصدق المقياس الثاني	37
جدول (2-9)	معامل الثبات ألفا كرونباخ المقياس الثالث	37
جدول (2-10)	معامل الصدق المقياس الثالث	37
جدول (2-11)	مجال الترجيح	38
جدول (2-12)	إختبار فقرات القسم الأول (التمويل المصغر)	39
جدول (2-13)	إختبار فقرات القسم الثاني (التأمين الأصغر)	40
جدول (2-14)	إختبار فقرات القسم الثالث (الإدخار الأصغر)	42
جدول (2-15)	إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر)	43
جدول (2-16)	إختبار فقرات القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة)	44
جدول (2-17)	إختبار فقرات القسم الثاني (خبرة العملاء)	45
جدول (2-18)	إختبار فقرات القسم الثالث (الضمانات)	47
جدول (2-19)	إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)	48
جدول (2-20)	إختبار فقرات القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر)	49
جدول (2-21)	إختبار فقرات القسم الثاني (الكوادر البشرية المؤهلة)	50
جدول (2-22)	إختبار فقرات القسم الثالث للمقياس الثالث (اللوائح القانونية والتسييرية)	52
جدول (2-23)	إختبار المقياس الثالث (تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية	54

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
شكل (1-1)	متطلبات تطبيق التمويل المصغر	18
شكل (2-1)	توزيع العينة حسب السن	34
شكل (2-2)	توزيع حسب المستوى التعليمي	34
شكل (2-3)	توزيع حسب الخبرة في البنك	35
الشكل (2-4)	إجابات العينة على السؤالين 1 و4 التمويل المصغر	40
شكل (2-5)	إجابات العينة على السؤالين 6 و7 التأمين المصغر	41
الشكل (2-6)	إجابات العينة على السؤالين 10 و11 الادخار المصغر	43
شكل (2-7)	إجابات العينة على الأسئلة 3 و4 و5 نوع الفئة	41
شكل (2-8)	إجابات العينة على السؤالين 7و 8 خبرة العملاء	46
شكل (2-9)	إجابات العينة على السؤالين 11 و12 الضمانات	48
شكل (2-10)	إجابات العينة على السؤال 3 الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر	46
شكل (2-11)	إجابات العينة على السؤالين 5 و6 الكوادر المؤهلة	51
شكل (2-12)	إجابات العينة على السؤالين 8 و10 اللوائح القانونية	53

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 1	إستمارة الإستبيان	70
الملحق رقم 2	قائمة الأساتذة المحكمين	73
الملحق رقم 3	توزيع العينة حسب السن	74
الملحق رقم 4	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	74
الملحق رقم 5	توزيع العينة حسب الخبرة في البنك	74
الملحق رقم 6	الجدول المتقاطع (السن، المستوى التعليمي، الخبرة في البنك)	75
الملحق رقم 7	معامل ألفا كرونباخ المقياس الأول (خدمات التمويل المصغر)	75
الملحق رقم 8	معامل ألفا كرونباخ المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)	75
الملحق رقم 9	معامل ألفا كرونباخ المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف البنوك)	75
الملحق رقم 10	إحصائيات فقرات القسم الأول (خدمة التمويل المصغر)	76
الملحق رقم 11	إحصائيات القسم الأول (خدمة التمويل المصغر)	76
الملحق رقم 12	إحصائيات فقرات القسم الثاني (التأمين المصغر)	76
الملحق رقم 13	إحصائيات القسم الثاني (التأمين المصغر)	76
الملحق رقم 14	إحصائيات فقرات القسم الثالث (الإدخار المصغر)	76
الملحق رقم 15	إحصائيات القسم الثالث (الإدخار المصغر)	76
الملحق رقم 16	إحصائيات المقياس الأول (خدمات التمويل المصغر)	76
الملحق رقم 17	إحصائيات فقرات القسم الأول (نوع الفئة، العملاء)	77
الملحق رقم 18	إحصائيات القسم الأول (نوع الفئة، العملاء)	77
الملحق رقم 19	إحصائيات فقرات القسم الثاني (خبرة العملاء)	77
الملحق رقم 20	إحصائيات القسم الثاني (خبرة العملاء)	77
الملحق رقم 21	إحصائيات فقرات القسم الثالث (الضمانات)	77
الملحق رقم 22	إحصائيات القسم الثالث (الضمانات)	77
الملحق رقم 23	إحصائيات المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من التمويل المصغر)	77
الملحق رقم 24	إحصائيات فقرات القسم الثالث (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر)	78
الملحق رقم 25	إحصائيات القسم الثالث (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر)	78
الملحق رقم 26	إحصائيات فقرات القسم الثاني (الكوادر المؤهلة)	78
الملحق رقم 27	إحصائيات القسم الثاني (الكوادر المؤهلة)	78
الملحق رقم 28	إحصائيات فقرات القسم الثالث (اللوائح التسييرية والقانونية)	78
الملحق رقم 29	إحصائيات القسم الثالث (اللوائح التسييرية والقانونية)	78
الملحق رقم 30	إحصائيات المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف البنوك)	78

مقدمة

أ – توطئة

تعمل المؤسسات المالية على تمويل إقتصاديات الدول بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ومحاولة معالجة الفقر والبطالة وأيضا من خلال إنتهاج سبل الوساطة المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض فتهدف من قيامها بعملية الوساطة المالية تقديم خدمة التمويل المصغر للفئات من ذوي الدخل المحدود من الفقراء النشيطين اقتصاديا تحقيقاً لخدمة الأهداف العامة والإجتماعية أولاً وخدمة أهداف المنشآت أو المؤسسة ثانياً.

فتأتي عملية تقديم خدمات التمويل المصغر من قيام المؤسسات المالية بتوجية الجزء المخصص للتمويل المصغر من إجمالي المسموح به في شكل قروض قصيرة الأجل، ولتخفيف حدة البطالة يجب أن تتاح لهؤلاء الأفراد فرصة الادخار والاقتراض وسداد الديون وبناءا على ذلك كان لابد من فتح الطريق أمام الأفراد الذين تم إقصائهم (المهمشين) للوصول إلى الخدمات الحالية من خلال ما يسمى بالتمويل المصغر أو الإقراض المصغر وهو مبدّأ اقتصادي تم تجريبه في البلدان النامية بهدف تحقيق التنمية، وجذبت هذه التجربة الناجحة الدول و المنظمات والمؤسسات الدولية للاستفادة منها.

وعلى غرار باقي دول العالم بادرت السلطات في الجزائر إلى وضع الميكانيزمات اللازمة لجعل التمويل المصغر أداة فعالة لمكافحة الفقر والتخفيف من البطالة في أواسط الشريحة الواسعة خاصة الأكثر هشاشة.

ب– طرح الإشكالية

تتبلور معالم الإشكالية الأساسية على النحو التالي " **كيف يمكن تحديد متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية؟** "

ولكي نحيط بكل جوانب موضوع البحث قسمنا الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية مصاغة كالتالي:

1– هل تمثل خدمات التمويل المصغر منتج خاص بالنسبة للبنوك العمومية؟

2– ما هي الفئات الأكثر إستهدافا من طرف البنوك العمومية؟

3– هل البنوك العمومية في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر كاملة؟

ت – فرضيات البحث

قصد دراسة وتحليل هذا الموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية سنعتمد على الفرضيات الأساسية التالية:

1- خدمات التمويل المصغر هي منتج مالي غير إعتيادي التطبيق في البنوك العمومية.

2- الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هي الفئات محدودة.

3- البنوك في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر كاملة.

ث – أهمية الموضوع

- تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الدور الذي يلعبه التمويل المصغر في محاربة الفقر والبطالة ودعم قطاع الإستثمار للفئات المحدودة الدخل، وأيضا لما له من إنعكاسات إيجابية على الإقتصاد الخاص بصفة أولى والإقتصاد الوطني بصفة أعم في كل المجالات.

ج – أهداف الدراسة

- أن التمويل من حق كل مواطن مهما كانت صفته.

- تغيير ذهنية البنوك العمومية إتجاه صغار المستثمرين

ح – منهج الدراسة:

لمعالجة الموضوع تطرقنا إلى إستخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري بالإعتماد على الكتب والأبحاث الجامعية والمقالات ...إلخ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد إعتمدنا على جزء من المنهج الوصفي وهو دراسة علاقات الروابط بإستخدام أداتي المقابلة والإستبيان وكما اعتمدنا في تحليل ومعالجة البيانات على بعض الطرق الإحصائية مثل أدوات الإحصاء الوصفي برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS V.25.

خ – مبررات إختيار الموضوع:

- التمويل المصغر موضوع حديث يفتح آفاق كبيرة للدراسة مستقبلا خاصة مجال التخصص مالية المؤسسة.

- صاحب الدراسة هو أحد الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر والبنوك العمومية.

د – الحدود الزمانية والمكانية:

– المكانية: تقتصر الدراسة على أربعة بنوك عمومية في ولاية ورقلة (BEA, BDL, CPA, BNA).

– الزمانية: تقتصر المدة الزمنية في سنة 2018

ذ – صعوبات البحث

– قصر المدة الممنوحة للبحث.

– صعوبة الوصول لبعض البنوك العمومية والحصول على التصريحات.

ر – خطة وهيكل البحث

بدأنا البحث بمقدمة تم من خلالها طرح الإشكالية الرئيسية ومجموعة من الفرضيات.

للإجابة على إشكالية البحث تم تقسيم هذا العمل إلى فصلين:

الفصل الأول: التمويل المصغر ومتطلبات تطبيقه حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تطرقنا في المبحث الأول الإطار النظري للتمويل المصغر، بينما تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم الدراسات السابقة التي عالجت موضوع بحثنا ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

الفصل الثاني: دراسة لعينة من البنوك العمومية حول خدمات التمويل المصغر، حيث قمنا في المبحث الأول بتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما في المبحث الثاني فقد تم من خلاله عرض نتائج الدراسة الميدانية، تحليلها ومناقشتها؛

وفي الأخير من خلال الخاتمة نستعرض أهم النتائج التي توصلنا إليها لنصل إلى طرح بعض التوصيات، الحلول المقترحة، ثم آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

التمويل المصغر

ومتطلبات تطبيقه

تمهيد الفصل:

لقد شهدت السنوات الخمسة والعشرين الماضية قبل الألفية الثانية توسعا سريعا لعدد مؤسسات التمويل المصغر وحجمها في أنحاء عديدة من العالم، وفي بعض البلدان بات عدد هذه المؤسسات كبيرا وهي تقدم خدمات لأعداد كبيرة من الزبائن كما أنها تدير محفظة كبيرة من القروض وتتمتع بحصة مهمة من الأصول المالية العائدة لصغار المستثمرين، وما يميز التمويل المصغر هو توجهه لمل الفراغ الذي تركته المؤسسات المالية التقليدية، ويعد التمويل المصغر وسيلة فعالا لتقديم التمويل لصغار المستثمرين بطريقة ممتازة وبأقل تكلفة.

وبناءا على ما سبق، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم كل من التمويل المصغر وخدماته وأهم المؤسسات التي تنشط فيه في حالة الجزائر وأيضا أهم متطلبات تطبيق خدمة التمويل المصغر إضافة إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا.

فكان تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل المصغر

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري التمويل المصغر*

ظهر التمويل المصغر على يد البروفيسور محمد يونس في محافظة شيتاجونج ببنغلادش في عام 1974 وكان من المنددين على قروض التجار المرابين التي كانت تثقل كاهل المواطنين، وقد توصل إلى أنه إذا توافرت الموارد المالية للفقراء بأساليب وشروط مناسبة فإن ذلك يمكن أن يحقق نهضة تنموية كبيرة، فامتد مشروعه بمساعدة مصرف بنغلاداش إلى كل محافظاتها، وفي سبتمبر من عام 1983 تحول المشروع إلى مصرف مستقل باسم مصرف جرامين، ومن هنا ظهر مصرف الفقراء وفكرة التمويل المصغر.[1]

المطلب الأول: ماهية التمويل المصغر

لقد تعددت التعاريف التي تطرقت لمفهوم التمويل المصغر، إلا أنها تتشابه معظمها في المعنى لذلك اخترنا ما يلي:

الفرع الأول: مفهوم وأهمية التمويل المصغر

تعرف منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OCDE التمويل المصغر بأنه الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير الممكنة.[2]

وأثبتت الممارسات العملية لمؤسسات التمويل المصغر خلال العقود الماضية، أن عملائها هم غالبا من الفقراء والقريبون من خط الفقر المعرضون للفقر، والذين لديهم مصدر دخل ثابت نسبيا والقادرون على العمل، ولكن غير قادرين على الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية، وهم غالبا ممن يعملون لحسابهم الخاص ومن منازلهم، وفي المناطق الريفية هم عادة من صغار المزارعين أو ممن يقومون بأعمال تدر دخلا متواضعا مثل تربية الدواجن، أما في المناطق الحضرية فتتسم أنشطتهم بالتنوع مثل بيع المأكولات السريعة والباعة على أرصفة الطرقات وعمال الحرف اليدوية.[3]

---

* يسمى التمويل الأصغر عند المشارقة أما المغاربة فيسمونه التمويل المصغر وهو نفس المصطلح

[1] مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش، https://archive.islamonline.net/?p=9060، تاريخ التصفح 24-04-2018

[2] مصطفى طويطي، ليدياة وزاني، تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM"،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد7، جامعة البويرة،24-03-2017، ص 83

[3]Basil Hans.Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty، 2009،p3

يحذر محمد يونس من الغموض في المفاهيم ومن التعريفات الفضفاضة للفقراء الذين تستهدفهم برامج التمويل المصغر، لأن ذلك سيؤدي إلى الحد من فعالية هذه البرامج في الحد من الفقر، ويقول يونس بوضوح " إذا تم الجمع بين الفقراء وغير الفقراء في إطار برنامج واحد، فإن غير الفقراء سيقومون دائما بقيادة الفقراء، ولكي يكون نظام التقديم فعالا، يجب تصميمه وتشغيله حصرا للفقراء، ويتطلب ذلك تعريفا دقيقا، لمن هم فقراء ولا مجال لغموض المفاهيم.[4]

ومهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو، ومن هنا نستطيع القول إن التمويل المصغر له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:[5]

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المشاريع.

- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.

- تحقيق التنمية الإقتصادية للبلاد. تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.[6]

الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر

وفيه سنستعرض المبادئ التي هي من 1 إلى 11 كالتالي:

1- الفقراء لا يحتاجون إلى القروض فقط بل إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية : ففهم مثل غيرهم يحتاجون إلى خدمات الادخار والتحويلات النقدية والمالية، خدمات ملائمة ومرنة وبأسعار معقولة.

2- التمويل المصغر يعتبر أداة قوية لمكافحة الفقر : فالحصول على الخدمات المالية بشكل مستمر يمكن الأفراد من تكوين الأصول وتخفيض تعرضهم للمخاطر ويدفعهم للاستثمار.

3- التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تقدم خدمات للفقراء : ولتحقيق إمكانات التمويل المصغر في الوصول إلى أكبر عدد من الفقراء، وبذلك يصبح جزءا لا يتجزأ من القطاع المالي.

---

[4] Aneel Karnani**: The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty**: A Failed Promise، DESA Working Paper No. 80، United Nations، Department of Economic and Social Affairs، August 2009، p: 12

[5] منتدى شبكة المحاسبين العرب، http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1888، تاريخ التصفح 24-04-2018

[6] أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016، ص10

4- الاستمرارية المالية ضرورية للوصول إلى عدد كبير من الفقراء : قابلية الاستمرار هي قدرة مؤسسات التمويل المصغر على تغطية جميع تكاليفها، وهي الطريقة الوحيدة التي تجعل إستمرار هذه المؤسسات في تقديم الخدمات المالية للفقراء.[7]

5- التمويل المصغر معني بإنشاء مؤسسات مالية محلية دائمة : وينبغي على هذه المؤسسات أن تكون سليمة وقادرة على تعبئة وإعادة تدوير المدخرات وتقديم الخدمات، فالتمويل من الجهات المانحة سيتقلص مع نضوج المؤسسات المحلية.

6 – التمويل المصغر ليس هو دائما الحل : فهو لا يتناسب مع كل شخص فالفرد الذي ليس له أي مصادر للسداد بحاجة إلى أشكال أخرى وتعتبر المنح الصغيرة والعمالة والتدريب وأية خدمات أخرى غير مالية أدوات مناسبة للتخفيف من حدة الفقر إذا أمكن أن تكون مقترنة مع بناء المدخرات.[8]

7- أسقف أسعار الفائدة يمكن أن تضر قدرة الفقراء على الحصول على الخدمات المالية : عادة ما تضع الحكومات أسقفا منخفضة لأسعار الفائدة لتسمح بزيادة قدرة حصول الفقراء على قروض، لكن بهذا لن تستطيع مؤسسات التمويل المصغر تغطية تكاليفها وستتوقف عن الإقراض على المدى الطويل.

8- دور الحكومة هو التسهيل و ليس جهة التقديم المباشر للخدمات المالية : من أهم إجراءات التسهيل أن يتم الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي وعدم مزاحمة مؤسسات التمويل المصغر ببرامج إقراض مدعومة وتحسين فرص الوصول للأسواق.

9- الدعم من الجهات المانحة يجب أن يكون مكملا و ليس مزاحما لرأس المال من القطاع الخاص : يجب على الجهات المانحة أن تساعد على خلق مؤسسات تمويل مصغر محلية قابلة للإستمرار بمواردها الخاصة ويكون دعم الجهات المانحة مؤقتا وتخطط للخروج من البداية.

10- نقص القدرات المؤسسية والبشرية يعد من أهم المعوقات : بحيث أن تركز معظم الإستثمارات في قطاع التمويل المصغر على بناء القدرات في جميع المستويات بدأ من مؤسسات التمويل المصغر إلى جهات الإشراف والرقابة وصولا إلى الهيئات الحكومية والجهات المانحة.

11- أهمية الشفافية المالية والشفافية في أنشطة الوصول إلى المتعاملين : حيث تحتاج كل الأطراف ذات الصلة إلى الحصول على معلومات دقيقة وموحدة للأداء المالي والإجتماعي لمؤسسات التمويل المصغر بهدف إجراء المقارنات وتقييم المخاطر والعائد منها.[9]

المطلب الثاني: خدمات التمويل المصغر

يعتبر التمويل المصغر بمفهومه الجديد واحدا من أهم الأدوات المستعملة حديثا في المنظومة المصرفية وهو يعتمد على تقديم الخدمات المالية بشكل مستمر لتلائم ظروف المستهدفين من طرفه وهم غالبا الأفراد ذوي الدخل الضعيف وفيما يلي سنتناول خدمات التمويل الأصغر وهي كالتالي:

الفرع الأول: خدمة التمويل المصغر

يعرف التمويل المصغر بأنه منح قروض متناهية الصغر للفقراء الذين يعيشون قرب خط الفقر، من أجل القيام بمبادرات توليد الدخل التي تمكنهم من العيش دون مساعدات إقتصادية إضافية، وبما أن الفقراء لا يملكون في العادة أي أصول مادية لتقديمها كضمان، ونظرا كذلك لصغر حجم القروض التي يطلبونها والتي لا تغطي في الغالب تكاليف حصولهم على هاته التكاليف، فقد قامت مؤسسات التمويل المصغر بتبني أساليب عمل مبتكرة لتدنية التكاليف وتقليل المخاطر، وأهم هذه الأساليب أسلوب الإقراض الجماعي، الذي إستحدثه بنك جرامين في السبعينيات، حيث كان يقوم بتقديم قروض لمجموعات تضم كل منها خمسة أعضاء وتكون مسؤولية السداد مشتركة بين أفراد المجموعة، ويؤدي تخلف أي عضو عن سداد قرضه إلى حرمان باقي أعضاء المجموعة من الحصول على قروض مستقبلا، وهو ما شكل نوعا من الضمان الأخلاقي ورفع بشكل كبير جدا من معدلات السداد، إضافة إلى

[9] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 10

تدنية التكاليف حيث أن التعامل عادة ما يتم مع رؤساء المجموعات وليس مع كل الأعضاء، إذا أن درجة المخاطرة هنا تكون قليلة نظر إلى المسؤولية الجماعية أي ضمان المجموعة.[10]

وعليه يمكن أن نقول إن التمويل المصغر هو تقديم قروض لفائدة الأفراد الفقراء وذوي الدخل المحدود سواءا كانوا أفرادا أو مجموعات موجهه لمشروعات مولدة للدخل وسرعان ما تدعمت إلى قروض إستهلاكية خاصة بالتعليم والرعاية الصحية وحتى بناء المنازل وترميمها وغيرها من الإحتياجات الخاصة المتنوعة.

الفرع الثاني: الإدخار المصغر

لطالما أثيرت الأسئلة حول قدرة الفقراء على الإدخار بإعتبارهم أفقر من أن يدخروا، لذا كان يتم إستبعادهم بشكل آلي من خدمات الإيداع التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية الرسمية.[11] هنا تقوم مؤسسات التمويل الأصغر بتوفير خدمات الإيداع للفقراء عن طريق عدة أدوات إدخارية ومنتجات يمكن حصرها جميعا تحت أسلوبين هما:

أ – الإدخار الإلزامي: يفترض هذا النوع من الإدخار أنه يجب تعليم الأفراد كيفية الإدخار، وضرورة تعليمهم الإنظباط المالي، وتمثل المدخرات الإلزامية ودائع مطلوبة كشرط للحصول على قروض صغرى، حيث يقوم المقترض بإيداع جزء من مبلغ القرض الذي تحصل عليه كمدخرات مع كل قسط من أقساط سداد القرض، ويمكن للمودع سحب الودائع في نهاية دورة القرض أو في حالة إنتهاء عضويته في مجموعة الإئتمان التي سبق وأشرنا إليها في منهجية الإقراض المصغر، ونظرا إلى أن المودع لا يتحكم في مبلغ الإيداع ولا توقيت السحب، فإن الفقراء يعتبرون المدخرات الإلزامية كتكلفة إضافية يجب عليهم تحملها من أجل الحصول على قروض، بينما تمثل مؤسسات التمويل الأصغر ضمانا للقروض وآلية سهلة وغير مكلفة لتمويل محفظة القروض الصغرى.[12]

ب – الإدخار الطوعي: عكس الأسلوب السابق يفترض هذا النوع أن الفقراء يدخرون فعلا، والمطلوب توفير خدمات ملائمة لهم، ويمكن أن تأخذ المدخرات الطوعية أهمها:

1– الودائع تحت الطلب: وهي عبارة عن حسابات جارية لا يتم فيها تحديد مبالغ الإيداع والسحب مسبقا، وتعتبر ذات أهمية كبيرة لأنها تسمح للفقراء بالتعامل مع حالات الطوارئ.

---

[10] ستيوارت ماثيسون، **المعاملات البنكية الإلكترونية للفقراء، الفرص والتداعيات أمام مقدمي خدمات التمويل الأصغر**، مؤسسة التعاون الإنمائي، 2007، ص 1

[11] جوناثان موردوخ، وين كارلان، الحصول **على التمويل، أفكار وقواعد الإثبات– إقتصاد الإدخار**، مبادرة الوصول المالي، جامعة نيويورك، 2009، ص 17

[12] أمين قسول، **مرجع سبق ذكره**، ص 14

2- الودائع التعاقدية: ويتم من خلالها إيداع مبالغ معينة بشكل منتظم ولمدة معينة، يمكن بعدها سحب المبلغ كاملا إضافة إلى فائدته.

3- الودائع لأجل: ويتم من خلالها إيداع مبلغ محدد مرة واحدة ولمدة معينة، وأسعار فائدة هذا النوع تكون أعلى من النوعين السابقين.

4- حصص رأس المال: حيث يقوم الفقراء بإشمار مدخراتهم في شكل أسهم، في مؤسسة تكون مملوكة ومدارة من قبل الأعضاء المساهمين فيها كبنك جرامين أو إتحادات الإئتمان التعاوني، ويحصل الفقراء على أرباح دورية كما يمكنهم القيام ببيع أسهمهم إذا ما أرادوا إسترجاع مدخراتهم.[13]

الفرع الثالث: التأمين المصغر

بسبب الحالات الإجتماعية المختلفة للأفراد، يمكن أن تحدث بعض المشاكل والمعوقات التي من شأنها تعكير نشاط الأفراد خاصة ذوي الدخل المحدود، يمكن أن تجعلهم ينفقون مدخراتهم أو تجعلهم يدخلون عالم المديونية والإقتراض اللذان يثقل كاهلهم، ومن أمثال هاته الأزمات الأمراض مثلا، لذلك فهم يحتاجون لنوع من التأمين على أصولهم التي كونوها من خلال خدمات الإقراض والإدخار التي أعطتها لهم مؤسسات التمويل الأصغر وهنا يأتي مفهوم ومصطلح التأمين الأصغر.

أ- مفهوم التأمين الأصغر: يمكن تعريف التأمين المصغر على أنه التأمين الذي يصل إليه الأشخاص محدودي الدخل، ويقدمه مجموعة معينة من الكيانات، ولكن يتم إدارته وفقا لممارسات تأمينية مقبولة بشكل عام، وذلك يعني على نحو هام أن المخاطرة المؤمن عليها بموجب وثيقة تأمين مصغر يتم إدارتها بناءا على مبادئ التأمين كما يتم تحويلها بالأقساط.[14]

وعليه يمكن القول بعد هذا أن التأمين الأصغر هو التأمين الموجود لحماية مصالح الأفراد ذوي الدخل المحدود من المخاطر الناجمة عن الإقراض والإدخار، والذي يجب أن تكون فيها الممارسات التأمينية أمرا عاديا ومقبولا بشكل عام.

[13] نفس المرجع، ص 14

[14] مركز التأمين الأصغر، **التأمين الأصغر في البلدان النامية – إستكشاف الفرص في التأمين الأصغر**، بوابة التمويل الأصغر،2009، ص 4

ب – منتجات التأمين المصغر: إختلفت منتجات التأمين المصغر حول العالم، فقد قام مقدمو هاته الخدمة بالتنسيق بين خدمة التأمين الأصغر وظروف الأفراد ذوي الدخل المحدود لتلائم وضعية هؤلاء الفقراء وطبيعة حياتهم.

1– التأمين المصغر على الحياة: يعتبر التأمين على الحياة أسهل الخدمات التأمينية وأكثرها إنتشارا من بين جميع المنتجات التأمينية الأخرى بسبب سهولة تحديد سعره وإمكانية ربطه بخدمات التمويل المصغر الأخرى كالإقراض مثلا، كما أنه لا يعتمد وجود مؤسسات أخرى كالمستشفيات ومراكز العلاج كمنتج التأمين الصحي.[15]

– التأمين الإئتماني على الحياة: يعتبر هذا النوع إلزاميا من أجل الحصول على قرض من مؤسسة تمويل مصغر، وفي حال وفاة هذا العميل تسدد شركة التأمين الرصيد المتبقي من قيمة القرض إلى مؤسسة التمويل المصغر، ويعتبر هذا النوع تأمينا لمؤسسة التمويل الأصغر أكثر من كونه تأمينا على للعميل، لأنه يستهدف حماية المحافظ الإئتمانية بدرجة أكبر من حماية العميل نفسه.[16]

بالرغم من أن أسرة العميل ليس محتم عليها سداد هذا القرض، وهناك ما يسمى منتجات التأمين على الموت فجأة، أي أن أي عجز يمكن أن يحدث للعميل لا تضطر مؤسسة التمويل الأصغر إلى تحمل خسارة ممكنة.

– التأمين على الحياة لفترة محددة: يختلف هذا النوع من التأمين على الحياة عن سابقه في أنه لا يرتبط بنوع آخر من منتجات التمويل المصغر كالإقراض، كما أنه يهتم بدرجة أكبر بالعملاء حيث يعمل على تغطية فترة ما بعد وفاة العميل كما يمكن لإسرة العميل الحامل لوثيقة التأمين وبخاصة الأزواج والأطفال للإستفادة هم أيضا من مزايا هذا التأمين.[17]

– التأمين على الحياة طويل الأجل: وفي هذا النوع يرتبط التأمين بنوع أخر من المنتجات، هو الإدخار المصغر، حيث يقوم العميل بدفع مبلغ معين في شكل أقساط خلال فترة طويلة نسبيا، وإذا ظل العميل على قيد الحياة بعد إنتهاء فترة التأمين المحددة فمن حقه الحصول على مبلغ ثابت يدفع مرة واحدة، أما إذا مات العميل قبل نهاية المدة المحددة فمن حق الورثة المنتفعين الحصول على هذا المبلغ.

---

[15] جيم روث، دومينيك ليبر ومايكل جيه ماكورد، **الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر 100 بلد في العالم**، مركز التأمين الأصغر،2007، ص 37

[16] نفس المرجع، ص 38

[17] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 16

2- التأمين الصحي: تعتبر الصحة أولوية بالنسبة للفقراء لتعزيز فرصهم في زيادة الدخل والبقاء على قيد الحياة، فالمرض بالنسبة للفقراء يعتبر خسارة بالنسبة للمال والوقت الإنتاجي لهم ولمن يعتني بهم أثناء مرضهم، ورغم ذلك يغطي التأمين المصغر الصحي عادة مجموعة محدودة فقط من العلاجات بهدف إبقاء الأقساط التأمينية منخفضة القيمة ليتمكن الفقراء من دفعها.[18]

3- التأمين على الممتلكات: تقدم القليل من المؤسسات منتج التأمين على الممتلكات كالمنازل والأصول لصالح الفقراء بسبب الصعوبات التي تواجهها مقارنة بالنوعين السابقين من التأمين على الحياة والتأمين الصحي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الفقراء في النامية يعيشون في مساكن متواضعة في أماكن خطرة ولا يملكون صكوك ملكية، أضف إلى ذلك أن تكلفة تسوية الخسائر والمطالبات تجعل من التأمين عملا غير مجدي خاصة مع صغر حجم الأموال المؤمن عليها وإنخفاض قيمة الأقساط التأمينية التي يدفعها الفقراء.[19]

4- التأمين الزراعي وتأمين المؤشرات: رغم إرتفاع الطلب على التأمين الزراعي ورغم أهميته في تغطية خسائر محاصيل المزارعين الصغار وحماية ثرواتهم الحيوانية، إلا أن معظم مؤسسات التأمين تحجم عن تقديمه لهم بسبب المخاطر الكبيرة المرتبطة بالقطاع الزراعي خاصة مع إعتمادهم الكبير مع الطقس من جهة ولصعوبة التقييم والرقابة على الإحتيال من جهة أخرى، ومن بين الحلول الواعدة للتغلب على الخطر الأخلاقي في التأمين المصغر الزراعي ما أصبح يعرف بالتأمين المصغر الزراعي ما أصبح يعرف بتأمين المؤشرات الذي يحاول تغطية مخاطر الطقس الذي يتعرض لها المزارعون، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به بعض المؤسسات مثلا من خلال توفير التأمين ضد مخاطر الفيضانات أو الجفاف فيشكل بطاقة سارية المفعول لمدة معينة يتم شرائها من قبل المزارعين.[20]

5- منتجات التأمين المصغر المركبة: نظرا للقدرات المادية للأسر الفقيرة وعدم قدرتهم على فهم منتجات التأمين وعدم قدرتهم على إتخاذ قرار بشأن الكيفية المثلى لإدارة المخاطرة الذين يتعرضون لها، ظهرت منتجات تأمينية مركبة تتكون من حزمة من أنواع المنتجات التأمينية المختلفة كتأمين على الحياة والصحة والممتلكات، ومن مزايا هذا النوع أن الأسر الفقيرة تستطيع الحصول على خدمات تأمينية أكثر وتدخر تكاليف المعاملات، لكن في المقابل قد يشتمل

[18] جيم روث، دومينيك ليبر ومايكل جيه ماكورد، مرجع سبق ذكره، ص 34
[19] نفس المرجع السابق، ص 42
[20] مركز التأمين الأصغر، مرجع سبق ذكره، ص25-26

هذا النوع على بعض السلبيات من خلال ما يسمى بالفوائد الشكلية، وهي فوائد يدفع العميل مقابلها ولكنها لا تشكل أولوية قصوى بالنسبة له.[21]

هنا يمكن القول إن التأمين المصغر ما هو إلا حماية لمدخرات ومصالح الأفراد محدودي الدخل، بحيث يشجعهم على الإستثمار حتى بتلك المدخرات القليلة، ونجد أنه مرتبط إرتباط وثيق بالمنتجين السابقين، إذا لا يمكن الحصول على تمويل أصغر ما لم تكن وضعت تأمينا عليه لأن الفئة المحدودة لا تضمن المؤسسات أنها ستسترجع حقوقها، وأيضا الإدخار فوجب على الأفراد وضع تأمينا عليها لأنها تعتبر بالنسبة لهم رأس مالهم الموضوع داخل مؤسسات التمويل الأصغر.

المطلب الثالث: المؤسسات المالية للتمويل المصغر في الجزائر

أكيد أنه لا يوجد تمويل مصغر دون وجود مؤسسات عاملة في مجاله، حيث أنها دائما تخضع للسلطة الرقابية من قبل الدولة وهذا راجع لأن أصلا تابعة للدولة، وتكون لها عدة فروع في مناطق مختلفة في الجزائر، وعلى حسب حالة الجزائر يمكن تصنيفها إلى قسمين هما:

الفرع الأول: البنوك العمومية

تقوم خمس بنوك عمومية بالعمل في مجال التمويل المصغر، من خلال عقد شراكة يجمعها بالوكالة الوطنية لتسيير القرض ومن أهم سمات هذا النوع من البنوك أنها قد تكون في شكل بنوك تجارية، بنوك زراعية أو بنوك تنمية كما أنها تخضع للتنظيم والإشراف من قبل الدولة، ولديها شبكة كبيرة من الفروع في العادة تصل إلى المناطق الثانوية التي لا تخدمها البنوك الخاصة، إلا أنها تعاني من عيوب كثيرة، فهي غالبا ما تكون غير مربحة، لذلك يجب أن تكون مدعومة بشكل كبير من أجل إستمرار عملها، كما أنها في كثير من الأحيان لا تخدم أكثر الفقراء، و تضع التفويضات المسيّسة تركيزا غير مبررا على تدفقات القروض وليس على إستردادها، والتي غالبا ما تكون قروضا بأسعار فائدة مدعومة إضافة إلى أنها تمتاز بضعف وفي بعض الأحيان إنعدام الرقابة و المتابعة.[22]

[21] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 17

[22] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

الفرع الثاني: البنوك الخاصة

تعتبر البنوك الخاصة واحدة من المؤسسات المالية المقدمة للتمويل وهي بنوك صغيرة الحجم نسبيا يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة عادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وأصول قابلة للتحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر، وهي تحاول دوما تجنب المخاطرة لا تقدر على تحملها لصغر حجمها وقلة إمكانياتها المالية، وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديرها من خبرات بنكية وما بحوزته من خبرة المتعاملين ويقتصر هذا النوع من البنوك على الدول الرأسمالية.[23]

وتمارس البنوك الخاصة نشاطها مثل أي بنك آخر حسب إمكاناتها المادية والمالية وإمكانات إدارتها، ضمن قواعد أساسها تعظيم الربح بأقل تكلفة ممكنة، وهذا حسب الإطار القانوني المحدد في الدولة التي تعمل فيها.[24]

الفرع الثالث: وكالات تمويل المؤسسات المصغرة

تعتبر وكالات الدعم في الجزائر أهم مؤسسة للتمويل الأصغر إذ نرى أن جل الشباب الجزائري يتجه نحو هاته الوكالات لطلب الدعم المالي أو بالأحرى التمويل وهنا سنتعرف بإختصار على أهم وكالات الدعم في الجزائر حيث نجد:

أ- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: إعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال إستحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل، ظهر القرض المصغر لأول مرة سنة 1999 إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة، النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها.

وقد تبين خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع تجربة القرض في الجزائر، وبناءا على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عدد معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية للقرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل.

---

[23] صفاء حمادي، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر"دراسة حالة وكالة بنك البركة – الوادي"**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي،2014-2015، ص 4

[24] مقابلة مع السيد نبيل معمري، موظف في مصلحة الإقراض بالبنك الخارجي الجزائري BEA،24-04-2018، ساعة 10:30 (مقابلة شخصية)

– الوكالة ومهامها: تشكل الوكالة لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة وتتمثل مهامها فيما يلي:

– تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما.

– دعم ونصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.

– منح سلف بدون فوائد.

– إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز، بمختلف المساعدات التي تمنح لهم.

– ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم وبهذه الصفة تكلف الوكالة على وجه أخص ما يلي:

– تشكيل قاعدة المعطيات حول الأنشطة والأشخاص المستفيدون من الجهاز.[25]

– نصح ودعم المستفيدين من جهاز القرض المصغر في عملية التركيب المالي ورصد القروض.

– تكوين علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

– إبرام إتفاقيات مع كل هيئة ومؤسسة أو منظمة هدفها القيام بأنشطة إعلامية وتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار تنفيذ أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.[26]

ب) الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة عمومية، أنشئت في عام 1996، مكلفة بتشجيع ودعم والمرافقة على إنشاء المؤسسات هذا الجهاز موجه للشباب العاطل عن العمل والبالغ من العمر من (19-35) والحامل لأفكار مشاريع تمكنهم من خلق مؤسسات يضمن الجهاز عملية المرافقة. التي مراحل خلق المؤسسة وتوسيعها. يعنى الجهاز بالمشاريع التي لا تفوق تكلفتها الإجمالية 10 ملايين دينار. كما

[25] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz تاريخ التصفح 24-04-2018

[26] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، مرجع سبق ذكره.

أنشئ أساسا لإجراءات الدعم التالية مساعدة وتكوين مميز للشاب صاحب المشروع، من خلال تنضيج المشروع ووضع مخطط العمل.

1- المساعدات المالية : يمثل القرض على شكل هبة من 27 إلى 29 بالمئة من التكلفة الإجمالية للمشروع والتخفيض في الضرائب البنكية.

2- **المساعدة في الحصول على التمويل** : البنك (70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع) من خلال إجراء مبسط من لجنة الإنتقاء والتصديق وتمويل المشاريع والضمان على القروض، وهذا من خلال صندوق الضمان المشترك أخطار / قروض ويقدم الجهاز صيغتين في التمويل :

- مختلطة: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة

- الثلاثي: المساهمة الشخصية + تمويل الوكالة + تمويل البنك حسب الصيغة التالية:[27]

- المساهمة الشخصية: 1-2% من التكلفة الإجمالية للمشروع.

- الوكالة: من 28-29% من التكلفة الإجمالية للمشروع، قرض على شكل هبة.

- البنك: 70 ٪ من التكلفة الإجمالية للمشروع.[28]

-المزايا الضريبية (إعفاءات ضريبة القيمة المضافة وتخفيض التعريفات الجمركية قيد الإنشاء والإعفاء الضريبي أثناء مرحلة الإستغلال) للمؤسسات أثناء مرحلة تركيب المشروع وبعد خلق المؤسسة.[29]

ج) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC: أنشأ سنة 1994 وله علاقة بالفئات المسرحة من العمل لأسباب نتيجة لحل العديد من المؤسسات العمومية في تلك الفترة والسعي لإدماجهم مرة ثانية في العمل، في إطار برنامج محاربة البطالة والإقصاء الإجتماعي، وفي سنة 2004 أنيط الصندوق الوطني للتأمين من البطالة بمأمورية تسيير جهاز دعم إحداث النشاطات للذين تتراوح أعمارهم بين 35 و50 سنة، وفي أواخر جوان 2010 إثر تقويم

[27] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب www.ansaj.dz تاريخ التصفح 24-04-2018

[28] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب مرجع سبق ذكره

مساره، إتخذت السلطات العمومية إجراءات جديد لتلبية طموحات الفئة الإجتماعية المعينة ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقاولة وهذا بإستحداث إجراءات جديدة تهدف إلى تسريع إطلاق المشاريع الإستثمارية من خلال إنشاء لجان في فروع الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لإعتماد وتمويل المشاريع.[30]

نرى أن الجزائر تتواجد بها مؤسسات مالية كثيرة منها البنوك العمومية، ومنها وكالات تقديم القرض المصغر لذلك سيكون التمويل المصغر متاحا للتطبيق بسبب كثرة المؤسسات المالية.

المطلب الرابع: متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر

إن تطبيق خدمات التمويل المصغر تستوجب توفر مجموعة من الشروط والصفات داخل مؤسسات التمويل الأصغر (البنوك بصفة خاصة) وهاته الصفات والإجراءات هي:

الفرع الأول: تطبيق خدمة التمويل المصغر

يتطلب تطبيقها مجموعة من المتطلبات وهي كالتالي:

1-تعيين ضابط إئتمان : ضابط الإئتمان هو حلقة الوصل بين المنشآت الصغيرة والحرفية والمؤسسة التمويلية، هو الذي يروج لنشاط المؤسسة ويتولى تقييم المحفظة التي يعمل فيها وتحديد إحتياجاتها ثم يتولى مسؤولية مراقبة تدرج نشاط العميل ومتابعة سداد أقساط القروض، ومساعدة العميل في حل المشاكل التي تعترضه.[31]

2-الولوج السريع : وهي الموافقة السريعة على القرض والصرف السريع دون تعطيل العميل مسألة أساسية له وهي في الغالب السبب الرئيسي الذي يدفع الناس إلى التعامل مع مقرضي الأموال حتى بفوائد عالية جدا.

3-الشروط واضحة، سهلة ومرنة : يجب إبقاء تكاليف الصفقة منخفضة دائما، وأيضا الصبر على العميل، ولو حدث العكس يصبح الأمر تدخلا في المشروع الصغير حيث أن وضع قيود على إمكانيات إستخدام الأموال قد لا يعطي لمالك المشروع متناهي الصغر المرونة في إستخدام الأموال المستلمة.[32]

[30] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz تاريخ التصفح 09- 02- 2018

[31] صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان المفهوم النماذج و التطبيقات**، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، الخرطوم،2010، ص 34

[32] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر – نصوص وحالات دراسية**، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص 34

4-الخدمات الدائمة : تقديم خدمات الإقراض بشكل مستمر وليس لفترة محددة فقط، إن عدم توفر هذه الصفة تعتبر نقطة الضعف الأساسية لكثير من المشاريع والتي على الرغم من فعاليتها لا تضع نصب عينيها هدف تقديم الخدمات المالية بشكل دائم ومستمر.

5- الضمانات البديلة وبدائل الضمانات: يفتقر الفقراء عادة إلى الضمانات التقليدية، فمن أجل تجاوز هذه العقبة تستخدم العديد من مؤسسات الإقراض متناهي الصغر أنواع أخرى من الضمانات المعروفة بإسم الضمانات البديلة وبدائل الضمانات، وتعتبر ضمانات المجموعة مثالا على النوع الأول، أما الممتلكات الشخصية مثل الآلات والمجوهرات فهي أمثلة على بدائل الضمانات والتي لا تقبل بها البنوك التقليدية كضمانات.[33]

6-السياسات الحكومية : تعمل الحكومة على حماية الإستثمارات الكبيرة عن طريق توفير المنافع المباشرة لها مثل الصرف الأجنبي والإمتيازات الحكومية والإعفاءات وتحمي المشروعات الكبيرة من المنافسة الأجنبية عن طريق تعميق العلاقة مع الحكومة بشكل ظاهر أو غير ظاهر مشروع أو غير مشروع، أما المشروعات الصغيرة فتواجه بتعقيد إجراءاتها وتطبيق اللوائح الحكومية التي تفرضها المشروعات الحكومية فهي تعاني لعدم إرتباط إحتياجاتها بالمصالح الحكومية.[34]

الفرع الثاني: تطبيق التأمين المصغر

يتطلب تطبيقها مجموعة من المتطلبات وهي كالتالي:

1- التأمين على القرض والمدخرات الإجباري : كل من يأخذ تمويلا وجب عليه ترك نسبة من التمويل كتأمين عليه ونفس الشيء في حالة تقديم المدخرات للمؤسسات التمويل المصغر.

2- مشروع الضمان المشترك : أي أن المجموعة توفر التأمين بدلا عن الضمان المصاحب غير الموجود لفقراء الريف ويهدف الأمر إلى تقليل المخاطر التي تنتج عنه.

3- الحوافز الإيجابية : وذلك بمكافئة العملاء ذوي السداد النظيف والذين ليست لديهم مطالبات خلال العام.[35]

---

[33] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، مرجع سبق ذكره، ص 34

[34] أبوبكر آدم طاهر، محمود محمد عبد العزيز، **تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص و التحديات**،جامعة نيالا السودان، ص 9

[35] يونيكونز للإستشارات المحدودة، ترجمة محمد خيري فقير، **رؤية و تنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان**،السودان، 2006، ص 29-30

الفرع الثالث: تطبيق خدمة الإدخار المصغر

يتطلب تطبيقها مجموعة من المتطلبات وهي كالتالي:

1- إجبار العملاء على وضع نسبة محددة من التمويل المقدم لهم كإدخارات : وهذا بفرض نسبة معينة من التمويل تذهب للإدخار.

2- نشر ثقافة الوعي الإدخاري في المجتمع : مما نشاهد في المجتمع هو نقص معرفتهم بالثقافة الإدخارية.

3- تقليل المعاملات النقدية : إن تقليل المعاملات المالية من شأنه أن يساهم في نشر الوعي الإدخاري داخل المجتمع.

4- بناء علاقات جيدة مع المدخرين : إن العلاقة الجيدة مع المدخرين هي من شأنها أن تجذب مدخرين آخرين جدد.[36]

[36] يونيكونز للإستشارات المحدودة، مرجع سبق ذكره، ص 34

شكل (1-1) يوضح متطلبات تطبيق التمويل المصغر

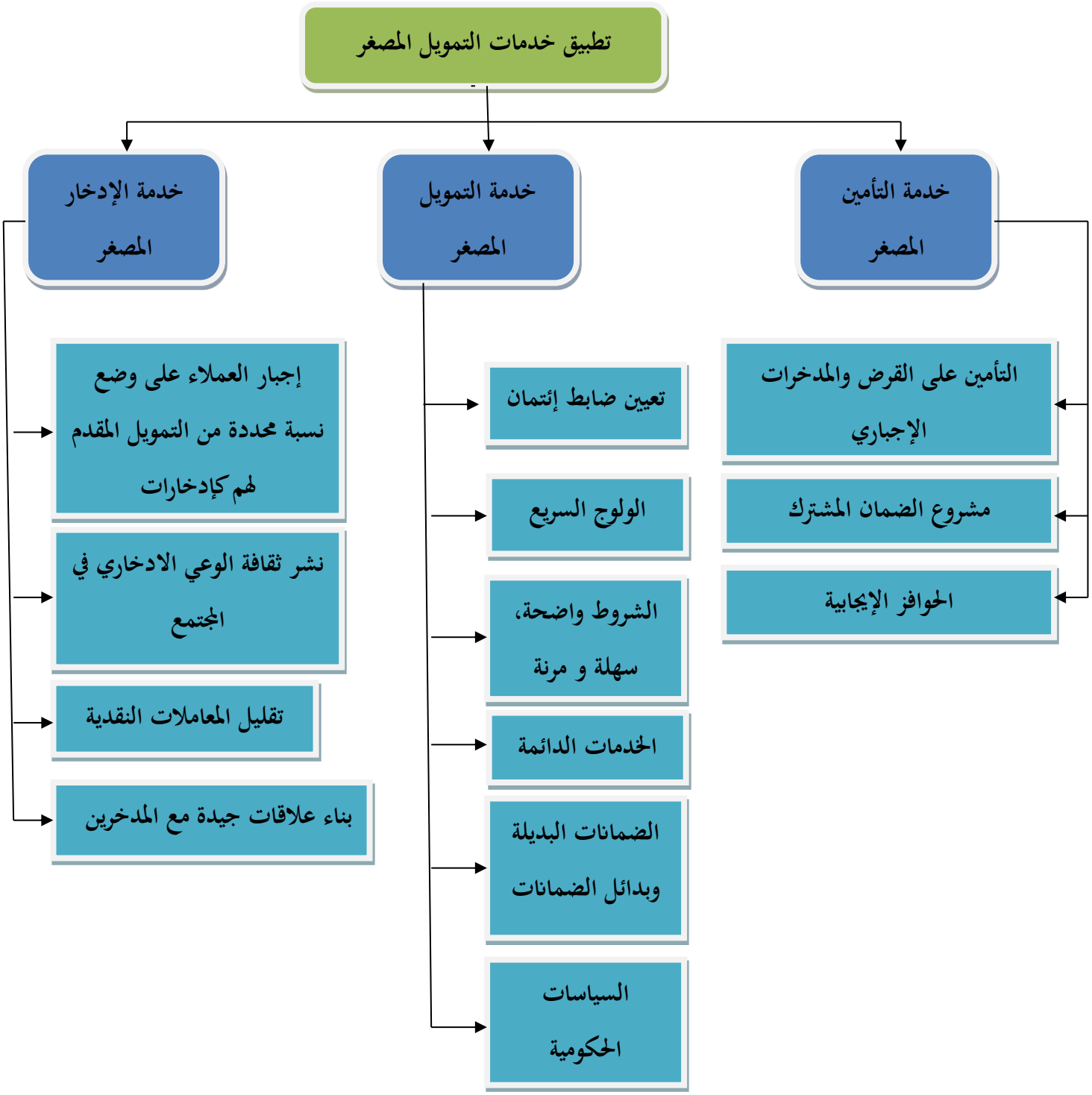

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المعلومات السابقة

نستنتج مما سبق أن لخدمات التمويل المصغر دورا فعال في التنمية الإقتصادية والإجتماعية من كثرة الإستثمارات وروح التكافل الإجتماعي بين الأفراد والمؤسسات المالية ونخص بالذكر خدمتي الإدخار والتأمين لأنهما تحصيل حاصل فقط من تطبيق خدمة التمويل المصغر إذ هما مقترنان بالتمويل بشكل عام أي لابد من تطبيق التمويل المصغر فقط حتى تطبق هاتين الخدمتين وأيضا كثرة المؤسسات المالية تجعل من التمويل المصغر متاحا جدا للتطبيق في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بإعتبار خدمات التمويل الأصغر أصبحت الشغل الشاغل في العالم العربي والعالم بصفة عامة، فهي تحتل مكانة هامة في الإقتصاد العالمي، فقد تمت معالجتها في كثير من الدراسات المختلفة وسنتناول فيما يلي بعض الدراسات:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سنتناول في هذا المطلب أهم الدراسات العربية التي عالجت موضوع بحثنا وهي كالتالي:

1- دراسة أمين قسول بعنوان " **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية – دراسة تجارب دول عربية**"

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على متطلبات تقديم منتجات التمويل المصغر بالبنوك الإسلامية بالإضافة تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز دور وأهمية التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية والحد من الفقر.

- الوقوف على مختلف الأساليب التي يمكن أن تستعملها البنوك الإسلامية لدخول سوق التمويل الأصغر.

- إبراز تحديات وعوائق تقديم التمويل المصغر بالبنوك الإسلامية ببعض الدول العربية.[37]

[37] قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية**، أطروحة دكتوراء غير منشورة في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016

بعض النتائج المتوصل إليها:

– التمويل المصغر يمكن أن يكون بالفعل أداة فعالة للتنمية ومحاربة الفقر في الدول النامية، وتحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، حيث أن إتاحة تمويل مصغر للفقراء متنوعة ومناسبة لهم مثل غيرهم، كافية وقادرة على حمايتهم وتحسين ظروف حياتهم وتحقيق الأهداف الإنمائية، وهذه النتيجة إثبات لأولى فرضيات هذه الدراسة.

– إقتصر تقديم الخدمات المالية للشرائح الأفقر في المجتمع على المنظمات غير هادفة للربح لفترة طويلة، وفي العقود القليلة الماضية ظهرت هياكل مؤسساتية مبتكرة وعديدة لخدمة هذه الشريحة من الناس بأساليب تجارية، وإن كان من الواضح أن هنالك إمكانية كبيرة لتوظيف أدوات ونماذج مؤسساتية مختلفة لتقديم منتجات التمويل المصغر للفقراء، إلا أن البنوك التجارية الخاصة يمكن أن تتفوق على جميع النماذج المؤسساتية التقليدية الأخرى، وأن تكون النموذج المؤسساتي الأنسب لخدمة الفقراء ومحدودي الدخل.

– تعتبر سوق التمويل المصغر سوقا واعدة تنبئ عن فرص كبيرة لتحقيق الأرباح والنمو حيث يمكن أن يكون تقديم الخدمات المالية للفقراء مربحا للجهة التي تقوم بتقديمها خاصة في ظل ما تعد به تكنولوجيا الإتصالات الحديثة من تخفيض كبير في تكلفة المعاملات المالية المقدمة للأفراد، وقد بدأت البنوك التجارية في شتى أنحاء العالم بالدخول في سوق التمويل المصغر مدفوعة بالمنافسة والرغبة في الحصول على حصة من هذه السوق المربحة، وبإمكانها أن تجني الكثير من الأرباح من خلال عملها مع الجهات القائمة والعاملة في مجال تقديم خدمات التمويل المصغر للفقراء ومحدودي الدخل، وهذه النتيجة والنتيجتان السابقتان إثبات لثاني فرضيات الدراسة.[38]

2- دراسة المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء بعنوان "**البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر : جهات فاعلة جديدة في عالم التمويل الأصغر**"

هدفت الدراسة البحث عن بعض العوامل التي أثرت في دخول البنوك التجارية المشاركة في هذا المؤتمر إلى عالم التمويل الأصغر، والأساليب التي إتبعتها هذه البنوك في دمج التمويل المصغر ضمن عملياتها.[39]

النتيجة المتوصل إليها كانت كالتالي:

[38] أمين قسول، **مرجع سبق ذكره**

[39] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة رقم 12، **البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر: جهات فاعلة جديدة في عالم التمويل الأصغر**

على الرغم من أن كل البنوك إستحدثت بعض التقنيات وأساليب مبتكرة في مجال التمويل المصغر، فما زال الكثير منها بحاجة إلى تعديل الأدوات وإجراءات التشغيل وأسعار القروض الخاصة بها، لتتسق مع أدواتها وخدماتها وجعلها أكثر ملائمة لعملاء التمويل الأصغر.[40]

3- دراسة أماني حسن يوسف بعنوان "**الإقراض متناهي الصغر في مصر و توجهاته المستقبلية : تجارب من الخبرات الدولية**"

تناولت الدراسة العلاقة بين الإقراض المتناهي الصغر وسياسات مواجهة الفقر في مصر حيث أصبح توجها دوليا تعتمد عليه حكومات الدول النامية، فتم تناول سياسات مواجهة الفقر عن طريق تحليل وضع الفقر في مصر، وتوضيح أسباب الفقر على جدول أعمال الحكومة المصرية، ودور الإقراض المتناهي الصغر ودوره في تخفيف حدة الفقر وتحديد الفئة المستهدفة منه، وتناول آلياته في تخفيف حدة الفقر.

النتائج المتوصل إليها:

أهم عوامل نجاح منهجية مصرف جرامين في بنجلاديش بقيادة البروفيسور محمد يونس مؤسس التجربة وإيمانه بأهمية التمويل المؤسسي، والتركيز الشديد على الفقراء وإعطاء الأولوية للنساء الريفيات الفقيرات، ووجود نظام الإقراض الجماعي بهدف الضمان على أن يتم سداد القروض مما تسمح لهم بممارسة أعمال مدرة الدخل، من خلال نظام قروض صغيرة وسداد أسبوعي.[41]

4- دراسة أبوبكر آدم طاهر و محمود محمد بعنوان "**تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص والتحديات**"

تناولت هذه الدراسة مختلف التحديات التي واجهت هاته التجربة في دارفور ومن بين هاته التحديات هي السياسات الحكومية، التضخم، عدم القدرة على السداد، ومشكلة الإنحراف على المشروع الممول، وعدم تناسق الأقساط المدفوعة، ناهيك عن مختلف التحديات اليومية.[42]

[40] المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مرجع سبق ذكره

[41] أماني حسن يوسف، **الإقراض متناهي الصغر في مصر وتوجهاته المستقبلية: تجارب من الخبرات الدولية**، مذكرة ماجيستار، مصر،2011، ص 11

[42] أبوبكر آدم طاهر ومحمود محمد، **تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص والتحديات**، السودان

النتائج المتوصل إليها:

- ضعف ثقافة التمويل الأصغر لدى المستهدفين بسبب حداثة التجربة وعدم نشر ثقافة التمويل الأصغر بينهم.

- مشكلة تحديد معايير الفقراء وإختيار المستهدفين.

- عدم الاستجابة السريعة من قبل المستهدفين لبرنامج التمويل الأصغر بسبب الحواجز وإنعدام الثقة بالنفس والتخوف من الجهاز المصرفي.

- صعوبة توفير منافذ التسويق للمنتجات الصغيرة الممولة.

- تخوف المصارف من الدخول في مجال التمويل الأصغر بسبب نقص الضمانات وإرتفاع المخاطرة.

- العقلية السائدة لدى المستهدفين بأنهم فاشلون ولا يثقون في مشروعهم.

- السياسات الحكومية هي لها دور كبير في هذا وبسبب دعمها للمشروعات الكبيرة وتعقيد إجراءات المشروعات الصغيرة.[43]

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

1-دراسة بعنوان"**The Microfinance Experience with Savings Mobilization**"

تناولت هذه الدراسة تصميم منتجات الادخار بحيث تستجيب لخصائص مختلف قطاعات السوق والنظر في الإيرادات والعادات الاستهلاكية والاجتماعية والإلتزامات، والطموحات الشخصية، والجغرافية المحيطة بالظروف الاقتصادية وتجتذب منتجات الادخار الطوعية الفردية عددا أكبر من المودعين وحجم مدخرات أعلى من المدخرات الإلزامية نتيجة لذلك، فان سوق المدخرات الطوعية لا تقتصر على أولئك الذين لا يدخرون إلا بشرط مسبق للحصول علي الائتمان. إذ أنه يجب تعليم القراء كيفية الإدخار، وضرورة تعليمهم الإنظباط المالي، وتمثل المدخرات الإلزامية ودائع مطلوبة كشرط للحصول على قروض صغرى، حيث يقوم المقترض بإيداع جزء من مبلغ القرض الذي تحصل عليه كمدخرات مع كل قسط من أقساط سداد القرض، ويمكن للمودع سحب الودائع في نهاية

[43] أبوبكر آدم طاهر ومحمود محمد، **مرجع سبق ذكره**

دورة القرض أو في حالة إنتهاء عضويته في مجموعة الإئتمان التي سبق وأشرنا إليها في منهجية الإقراض المصغر، ونظرا إلى أن المودع لا يتحكم في مبلغ الإيداع ولا توقيت السحب، فإن الفقراء يعتبرون المدخرات الإلزامية كتكلفة إضافية يجب عليهم تحملها من أجل الحصول على قروض في شتى مجالات الحياة المدرسية.

النتائج المتوصل إليها

- أن المدخرات إلزامية ويجب على كل فرد الإدخار وأصبحت المدخرات شيء عادي.

- نظام الحياة جعل من الأسر الفقيرة تدخر طوعا لا إلزاما في المؤسسات المالية بهدف العيش الحسن وموافقة متطلبات الحياة العادية، الدراسة، الإستهلاك..... إلخ.[44]

2- دراسة بعنوان " Basil Hans : Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty

هدفت الدراسة أن التمويل الأصغر هو أحد المنتجات الجديدة التفكير التنموي وصناعة السياسات، وهو خليط من بين الإصلاحات الصناعية والمالية والمؤسسية في السيناريو الحالي لتنمية الإقتصاد بالنسبة للدول النامية مثل الهند، وقد جاء التمويل الأصغر كطفرة في فلسفة وممارسات القضاء على الفقر، والتمكين الإقتصادي، والنمو الشامل، ولكن بسبب ضخامة الفقر والتعقيدات الإقتصادية في هذه الدول، إن التمويل الأصغر يمثل أجندة غير مكتملة، لذلك فالهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحويل التركيز من مجرد قدرة مالية إلى القضاء على الفقر وتمكين الأشخاص.

النتائج المتوصل إليها:

- تقديم منظومة من الخدمات الإجتماعية والمالية.

- مساعدة الأعضاء على ممارسة أخلاقيات السداد والتلاحم الإجتماعي.

- وجود أمور مثل القدرة على التعامل والخضوع للمساءلة والإستدامة في كل مؤسسات التمويل الأصغر.[45]

[44] Bamako 2000**: Innovations in Microfinance The Microfinance Experience with Savings Mobilization**،2000.
[45] Basil Hans، Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty.CGAP

3-دراسة بعنوان **" Where does Microfinance Flourish ? Microfinance Institution Performance in Macroeconomic Context"**

هدفت هذه الدراسة ما إذا كان نجاح مؤسسات التمويل الصغير يعتمد على سياق المستوى القطري، ولاسيما ملامح الإقتصاد الكلي، يمكن لفهم هذه الروابط جعل تقييم مؤسسات التمويل المصغر أدق ويمكن أن يساعد على تحديد التمويل المصغر في الصورة الأوسع من التنمية الإقتصادية، تم جمع بيانات عن 373 مؤسسة تمويل مصغر، وتم دمجها مع بيانات إقتصادية ومؤسسات قطرية، نشأت أدلة عن التكامل بين أداء مؤسسات التمويل المصغر والإقتصاد الأوسع، على سبيل المثال مؤسسات التمويل الصغير أكثر عرضة لتغطية التكاليف عندما يكون النمو أقوى، ومؤسسات التمويل المصغر في الإقتصاديات الأعمق ماليا تنخفض تكاليفها التشغيلية والإفتراضية وتفرض أسعار فائدة أقل، وهناك أدلة على التبادل والتنافس، على سبيل المثال ترتبط الصناعات التحويلية وزيادة مشاركات القوى العاملة بتباطؤ إنتشار مؤسسات التمويل المصغر عموما، فإن وضع البلد يبدو كمحدد مهم لأداء مؤسسات التمويل المصغر، ويكون أدائها محكومة بالبيئة التي أنشأ فيها.

النتائج المتوصل إليها:

هي أن نجاح مؤسسات التمويل المصغر يتأثر بشكل كبير بالإقتصاد الكلي والبيئة المؤسسية، بينما السياق الوطني ليس هو كامل القضية، إلا أن آثاره لا يمكن تجاهلها، وهي منهجية بما يكفي لتأخذ بعين الحسبان عند تقييم مؤسسات التمويل المصغر.[46]

[46] Christian Ahlin، Jocelyn Lin، Michael Maio، Where does Microfinance Flourish? Microfinance Institution Performance in Macroeconomic Context، CGAP، August 2008

المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة

من خلال عرضنا للدراسات السابقة يتضح ما يلي منت خلال الجدول التالي:

الجدول (1-1) علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

صاحب الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الإختلاف
أمين قسول 2015	– تشترك الدراستان في أن التمويل المصغر أسلوب فعال في الحد من البطالة والفقر وإمكانية تطبيق البنوك العمومية خدمات التمويل المصغر – تشترك الدراستان في المؤسسات المالية وهي البنوك العمومية وإذ يعتبر التمويل المصغر أقرب للتمويل المصغر الإسلامي	– شملت إمكانية تطبيق التمويل المصغر الإسلامي بينما دراستنا شملت إمكانية تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية في ورقلة فقط
المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء	تشترك الدراستان في البحث عن العوامل التي من شأنها أن تدخل البنوك العمومية مجال التمويل المصغر – نفس المؤسسات المالية وهي البنوك العمومية	– تختلف السياسات المصرفية في البلدان العربية فحالة الجزائر قد لا يمكن دخول البنوك العمومية الجزائرية مجال التمويل المصغر
أماني حسن يوسف	– تشترك الدراستان في أن الإقراض يعتبر أداة مهمة للتخفيف من حدة الفقر والبطالة إذ له دور إجتماعي وإقتصادي هام	– هاته الدراسة كانت على حساب الأوضاع الإجتماعية في مصر إذ تختلف هنا في الجزائر بحكم أن الجزائر أحسن من مصر إجتماعيا نوعا ما
أبو بكر آدم طاهر ومحمود أحمد	– تشترك الدراستان في التحديات التي تواجه تطبيق خدمة التمويل المصغر في كلا من الجزائر والسودان وأيضا ضرورة وجود التمويل المصغر الذي يوجه إلى الفقراء	– يعتبر التمويل المصغر ليس جديدا على دولة السودان أما في حالة الجزائر فهو منتج جديد
Bamako 2000	– تشترك الدراستان في أن الإدخار إسلوب فعال أيضا وهذا لإستمرارية التمويل المصغر وهناك الإلزامي والطوعي وهما ضروريان لإستمرار دورة التمويل المصغر	– نظام الحياة جعل الأسر تدخر طوعا فقط فهنا الاختلاف تتمثل دراستنا في أنها تعتبر الإدخار الإلزامي والطوعي إجباريان
Basil Hans	– تشترك الدراستان في أن التمويل المصغر أحد المنتجات الجديدة التي تستطيع التخفيف من الفقر والبطالة إذ أنه ليس خدمات مالية وفقط بل هو خدمة إجتماعية أيضا	– من خلال هاته الدراسة البنوك العمومية يجب عليها متابعة ومساءلة الأفراد أما في الجزائر وبسبب ذهنية البنوك قد لا تستطيع عمل هاته الخدمة
Christian ،Ahlin Jocelyn ،Lin Michael Maio 2008	تشترك الدراستان في أهمية مؤسسات التمويل المصغر على الإقتصاد العام ووضع البلد يعتبر محدد لأدائها	– تخلف الدراستان بحكم أن صاحب الدراسة أبدى دور مؤسسات التمويل في إطار الإقتصاد القوى لكن في حالة الجزائر فهي لا تزال في طريق النمو

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الدراسات السابقة

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للفصل الأول إتضح لنا أن التمويل المصغر أداة فعلا للقضاء على البطالة وهنا يستطيع صغار المستثمرين اللجوء إلى المؤسسات البنكية لطلب التمويل والدعم وهذا بسبب الخدمات التي تنتج عنه ولقد تعرفنا عليها وهي التمويل والتأمين والإدخار ويتطلب تطبيق هاته الخدمات مجموعة من المتطلبات التي ذكرناها في هذا الفصل.

ومن خلال إستعراض لأهم الإختلافات والتشابه بين دراستنا والدراسات السابقة توصلنا إلى أنها تؤكد على أن التمويل المصغر يعتبر عنصرا فعالا في التنمية والتطور وأيضا إنقاذ صغار المستمرين من الضياع.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لعينة من البنوك حول تطبيق خدمات التمويل المصغر

تمهيد الفصل:

بعد تطرقنا إلى المفاهيم المتعلقة بالتمويل المصغر وخدماته ومتطلبات تفعيله وأهم الجهات المقدمة له في الجزائر وكذلك الدراسات السابقة للموضوع، سنحاول في هذا الفصل إختبار مدى تطابق الجانب النظري لموضوع متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية، سنقوم في هذا الفصل دراستنا النظرية على الجانب التطبيقي، وذلك للإهتمام أكثر بالجانب التطبيقي، لذلك سوف يتم تقسيم الفصل إلى مبحثين وهما كما يلي:

- المبحث الأول: الطريقة والأدوات
- المبحث الثاني: إختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

المبحث الأول: الطريقة والأدوات

المطلب الأول: تقديم عام حول البنوك العمومية محل دراستنا

الفرع الأول: تقديم عام لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري BEA

نشأة البنك الخارجي في إطار سياسة تأميم المنشآت الإقتصادية والمالية التي عرفتها الجزائر عقب الإستقلال، وذلك طبقا للأمر 67-204 الصادر بتاريخ 01 أكتوبر 1967، والهدف الأساسي عند إنشاء بنك الجزائر الخارجي هو تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية للجزائر مع البلدان الأخرى وذلك في إطار التخطيط الوطني، وفي سنة 1988 كان بنك الجزائر الخارجي من أول المؤسسات البنكية المستقلة، وذلك حسب أحكام القانون 01-88 المؤرخ في 12 جانفي 1989، ليتحول فعلا إلى شركة مساهمة وذلك بتاريخ 05 فيفري 1989، وتحصل بنك الجزائر الخارجي على إعتماده الرسمي يوم 17 جانفي 2002، ولديه 98 وكالة متواجدة في التجمعات السكانية الكبرى وفي المراكز الصناعية إضافة إلى مناطق الإنتاج البترولي كما له فرعين في الخارج هما:

- البنك الدولي العربي ما بين القارات الموجود في فرنسا (BIA)

- البنك العربي للإستثمارات في التجارة الخارجية الموجود في أبو ظبي (A.B.I.F.T)

تستند إليه جميع مهام البنوك التجارية من جمع الودائع ومنح القروض، بالإضافة إلى تكلفه بتمويل عمليات التجارة الخارجية بمنحه قروضا للإستراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، يضم مقر بنك الجزائر الخارجي 09 مديريات متخصصة حيث تمتد فروعه في كامل التراب الوطني، وبالنسبة لولاية ورقلة توجد مديرية جهوية ووكالة في بلدية ورقلة، وكما توجد وكالة في حاسي مسعود وأخرى في تقرت، بالإضافة إلى وكالات أخرى في مختلف بلديات الولاية.

المؤسسة هي بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة التابعة للمديرية الجهوية للجنوب أنشأت هذه الوكالة سنة 1970، وهي مؤسسة مصرفية ذات طابع تجاري تعمل على المساهمة في سير الإقتصاد الوطني، من ضمن أهدافها جمع الأموال عن طريق فتح الحسابات الفردية والجماعية للزبائن وعن طريق الفوائد من القروض المقدمة للزبائن، أما

بالنسبة للتنظيم الداخلي فهو يتمثل في الهيكل التنظيمي للوكالة والمعتمد على السلم التصاعدي (ملحق الهيكل التنظيمي للوكالة).[47]

- تطوير عملية التجارة الخارجية.

- يمنح إعتمادات وضمانات للمصدرين والمستوردين المحليين.

- يقوم بالعمليات الخاصة بالأموال المنقولة العقارية الضرورية لنشاط البنك.

- تسيير حسابات الشركات الوطنية المحروقاتية منها (سوناطراك).

- تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي.

- تقبل الودائع من عند كل شخص طبيعي أو معنوي.

- تمويل مختلف عمليات التجارة الخارجية.[48]

مثل كل البنوك فإن البنك الخارجي الجزائري يتكون من شبكة مديريات جهوية موزعة عبر كامل التراب الوطني وتمثل 9 مديريات رئيسية وهي:

المديرية الجهوية بعنابة، المديرية الجهوية الجزائر العاصمة، المديرية الجهوية الجزائر الوسطى، المديرية الجهوية بالبليدة، المديرية الجهوية بوهران، المديرية الجهوية بقسنطينة، المديرية الجهوية بتلمسان، المديرية الجهوية بمستغانم، المديرية للجنوب بورقلة وهذه الأخيرة تتفرع ل 9 وكالات وهي:

وكالة الوادي، وكالة تقرت، وكالة حاسي مسعود1، وكالة حاسي مسعود2، وكالة غرداية، وكالة عين أم الناس، وكالة حاسي الرمل، وكالة الأغواط، وكالة ورقلة.[49]

[47] الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz تاريخ التصفح 23-04-2018

[48]. وثائق معطاة من طرف المؤسسة

[49] السيد عثمان بن منصور مسؤول مصلحة الإقراض بالبنك الخارجي الجزائري BEA، وكالة ورقلة، ورقلة، ساعة 09:33 (مقابلة شخصية)

الفرع الثاني: تقديم عام لمؤسسة بنك التنمية المحلية BDL

نشأ عن إعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري بتاريخ 30 أفريل 1985ليقوم بالمهام التالية:

- تلقي الودائع تحت الطلب والودائع لأجل من الأفراد والمؤسسات.

- تمويل التجارة الخارجية.

- تمويل الجماعات والمؤسسات المحلية بواسطة قروض قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل وهو الهدف الرئيسي الذي أنشأ من أجله.

- تقديم القروض قصيرة الأجل لفائدة الأفراد العاديين.[50]

الفرع الثالث: تقديم عام لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1966 برأس مال بلغ 15 مليون دينار جزائري حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تدار من قبل البنوك الشعبية وكذا من طرف مؤسسات أجنبية مثل بنك الجزائر مصر، وفي 1985 إنبثق عن القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية BDL حيث تم التنازل عنه لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 890000 حساب تجاري للزبائن، طبقا للقانون الأساسي التي تحدده المؤسسة كمصرف ذو نشاطات شاملة، فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، وطبقا لأحكام القوانين السائدة في الجزائر، فإن القرض الشعبي الجزائري يقوم بالعمليات المصرفية والقرض وهو مؤهل لقبض الودائع ومنح القروض بمختلف أشكالها والمساهمة في رؤوس أموال كل المؤسسات وإستفتاح الإعتماد لحساب غير الممنوحة من طرف مؤسسات مصرفية أخرى وبعد إصدار القانون المتعلق بإستقلالية المؤسسات سنة 1988، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا وإبتداءا من 1996 وبمقتضى مرسوم القانون الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة وضعت المصارف العمومية تحت سلطة وزارة المالية.[51]

[50] السيدة نوال بن حيزية، موظفة بقسم الإقراض ببنك التنمية المحلية، وكالة ورقلة، ورقلة، ساعة 10:20 (مقابلة شخصية)

[51] الوثائق المعطاة من قبل مؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA، وكالة ورقلة

الفرع الرابع: تقديم عام لمؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA

تأسست هذا البنك بمرسوم رئاسي يحمل رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966 لكي يسد الفراغ المالي الذي أحدثته البنوك الأجنبية، وليكون وسيلة للتخطيط المالي وركيزة للقطاع الإشتراكي والزراعي وهو يمثل نقطة تحول مهمة للإقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء منظومة بنكية وطنية وتجسيد الإرادة السياسية التي بدت واضحة في إسترداد البلاد لسيادتها الإقتصادية وهذا ما عبر عنه عبد الحميد طمار "ضرورة التحكم بالمستقبل والمصطلح السياسي بضرورة تنظيم ديموقراطية الشعب" وهو أول بنك تجاري حكومي للجزائر المستقلة. وتتمثل أهدافه فيما يلي:

- تعبئة المدخرات الوطنية.
- منح القروض للقطاعات الإقتصادية العمومية صناعية كانت أو زراعية.
- كل العمليات المصرفية والتقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية.
- سداد الفراغ الذي أحدثته البنوك التجارية.[52]

المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية

نهدف في هذا الجزء إلى توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة بغية تعريف الباحثين بها وتمكنهم من إعادتها أو التحقق منها، نحاول فيما يلي توضيح محتوى الدراسة الذي يحقق أهدافها وإثبات فرضياتها، وذلك من خلال تحديد مصادر جمع البيانات وأسلوب جمعها وكذا إبراز أهم الخطوات المعتمدة في إستخدام أداة الدراسة والكشف عن دلالة صدقها وثباتها.

[52] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ التصفح 23-04-2018

الفرع الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة

سنحاول في هذا الفرع تقديم المنهجية المتبعة في الدراسة:

أولا: منهجية الدراسة

للقيام بدراستنا المتمثلة في "متطلبات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية" تم إستخدام المنهج الوصفي، لكونه أكثر وأنسب المناهج البحثية لوصف معطيات الدراسة وتحليلها بإستخدام أدوات التحليل الإحصائي التي تساعد الباحث في تجنب التحيز في تحليل النتائج.

ثانيا: متغيرات الدراسة

1- تطبيق خدمات : يعتبر تفعيل خدمات في دراستنا، عبارة عن متغير مستقل وسنحاول دراسة تأثيره في متطلبات التمويل الأصغر المقدم من طرف البنك محل دراستنا.

2- التمويل المصغر : يعتبر التمويل الأصغر متغير تابع في دراستنا، وسنحاول دراسة تأثره في تفعيل الخدمات

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة

أولا – مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة فئة من موظفي البنوك العمومية بولاية ورقلة، ونظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة تقرر إستخدام أسلوب العينات بالإعتماد على "أسلوب العينة العشوائية البسيطة" في إختيار موظفي البنوك العمومية بمنطقة ورقلة والعينة مشكلة من 34 موظف وتم تحديد عينة الدراسة من خلال الإستمارات الموزعة كما هي موضحة في الجدول (1-2) والذي يبين الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان.

جدول (1-2) الإحصائيات المتعلقة بإستمارات الإستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية %
الإستمارات الموزعة	45	**%** 100
الإستمارات المسترجعة	34	**%** 75.55
الإستمارات الفارغة	08	**%**23.52
الإستمارات الملغاة	03	**%**06.66
الإستمارات الصالحة	34	**%** 75.55

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

ثانيا – خصائص عينة الدراسة

1- حسب السن

جدول (2-2): توزيع العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 25 سنة	1	2.9
من 26-40 سنة	27	79.4
أكثر من 40 سنة	6	17.6
المجموع	34	100

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من spss v25

شكل (2-1): يوضح توزيع حسب السن

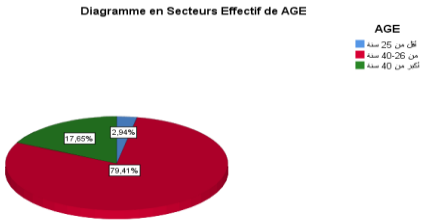

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من spss v25

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكثر من 79 % من مجموع الموظفين يتراوح سنهم ما بين 26-40 سنة أي أن البنوك العمومية تعتمد بدرجة كبيرة على عنصر الشباب، ويعود ذلك لما تحويه الفئة من نشاط وحيوية وروح العمل، ونجد فئة أكثر من 40 سنة بنسبة أكثر من 17 % وهنا نجد أن البنوك كذلك تعطي إهتماما لعنصر الخبرة في العمل، أما أقل من 25 سنة فبلغت أكثر من 2 % هنا نجد البنوك لا تبدي إهتماما كبيرا لهذه الفئة كونها تفتقر للخبرة.

2- حسب المستوى التعليمي

جدول (2-3): توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى	التكرار	النسبة المئوية%
ثانوي أو أقل	4	11.8
مهني	3	8.8
جامعي	21	61.8
دراسات عليا	6	17.6
المجموع	34	100

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من spss v25

شكل (2-2): يوضح توزيع حسب المستوى التعليمي

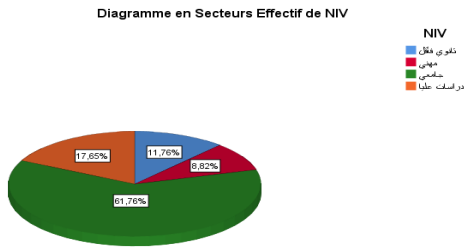

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من spss v25

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة مستواهم مرتفع أكثر من 61% لديهم مستوى جامعي، تليها الدراسات العليا بأكثر من 17% وباقي النسب تتوزع بين الثانوي أول أقل والمهني بنسبة أكثر من 11% وأكثر من 8% على التوالي.

3- حسب الخبرة

جدول (2-4): توزيع العينة حسب الخبرة في البنك

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5	14	41.2
من 6-10	5	14.7
أكثر من 10	15	44.1
المجموع	34	100

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

شكل (2-3): يوضح توزيع حسب الخبرة في البنك

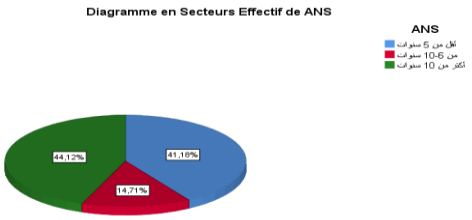

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد العينة من الفئة أكثر من 10 سنوات بأكثر من 44% وتليها فئة أقل من 5 سنوات بأكثر من 41% بينما الفئة من 6-10 أكثر من 14% أي أن البنوك تنسق بين الخبرة وإضافة عاملين جدد لمصالحها.

المطلب الثالث: أداة الدراسة

في هذا المطلب سنتناول كل ما يخص أداة الدراسة التي إستعملناها

الفرع الأول: تعريف أداة الدراسة

بغية التأكد من فرضيات البحث قمنا بتوزيع إستبيان كأداة للدراسة لجمع المعلومات والبيانات لأنة أنسب أداة أفضل من المقابلة والملاحظة نظرا لطبيعة الموضوع وحجم العينة، حيث يشمل تصميم أداة الإستبيان على أربعة أجزاء موضحة كما يلي:

- الجزء الأول خاص بالخصائص الديموغرافية للعينة السن، المستوى التعليمي، والخبرة المهنية؛

- الجزء الثاني خاص حول البيانات المتعلقة بخدمات التمويل المصغر، التمويل المصغر، التأمين المصغر، الإدخار المصغر.

- الجزء الثالث خاص حول البيانات المتعلقة بالفئة المستهدفة بالتمويل المصغر.

- الجزء الرابع خاص بالبيانات التي تخص البنوك العمومية لتطبيق خدمة التمويل المصغر.[53]

الفرع الثاني: تقنين أداة الدراسة

أولا: التحكيم

قبل أن نقوم بتوزيع الإستبيان على أفراد العينة، قمنا بعرضه على مجموعة من الأساتذة ذوي الخبرة في ذلك والمختصين بموضوع الدراسة في مجال البنوك العمومية، وذلك بغرض تحكيمه ومعرفة مدى دقة الأسئلة المطروحة فيه، وبعد تقديم الأساتذة لآرائهم والمختصين قمنا بإعادة صياغة أسئلة الإستبيان وتوزيعه.

ثانيا: صلاحية أداة الإستبيان

أولا قمنا بتوزيع 14 استمارة كعينة أولية وبعد معالجتها تم إختبار صدق الإستبيان بمعامل الصدق والثبات ألفا كرونباخ (α).

1- المقياس الأول : خدمات التمويل المصغر (الثبات والصدق)

جدول (2-5): معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
13	0.758

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

جدول (2-6): معامل الصدق

عدد الفقرات	معامل الصدق
13	0.870

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

- نلاحظ من خلال الجدول (5-2) أن معامل الثبات ألفا كرونباخ يساوي 0.758 وهو معامل ثبات قوي ومنه نستنتج أن المقياس الأول خدمات التمويل المصغر ثابت.

[53] أنظر الملحق رقم (1)

– ونلاحظ من خلال الجدول (2-6) أن معامل الصدق يساوي 0.870 وهو معامل صدق قوي ومنه نستنتج أن المقياس الأول خدمات التمويل المصغر صادق ويعكس ما يوجد في الواقع ومنه المقياس الأول صالح للقياس.

2– المقياس الثاني : الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر (الثبات والصدق)

جدول (2–7): معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
12	0.729

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss ا v25

جدول (2–8): معامل الصدق

عدد الفقرات	معامل الصدق
12	0.853

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss ا v25

– نلاحظ من خلال الجدول (2-7) أن معامل ألفا كرونباخ يساوي 0.729 وهو معامل قوي، ومنه نستنتج أن المقياس الثاني الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر ثابت.

– نلاحظ من خلال الجدول (2-8) أن معامل الصدق يساوي 0.853 وهو معامل صدق قوي، ومما نستنتج أن المقياس الثاني الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر صادق ويعكس ما يوجد في الواقع ومنه المقياس الثاني صالح للقياس.

3– المقياس الثالث: تطبيق خدمة التمويل الأصغر في البنوك العمومية (الثبات والصدق)

جدول (2–9): معامل الثبات ألفا كرونباخ

عدد الفقرات	ألفا كرونباخ
13	0.770

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss ا v25

جدول (2–10): معامل الصدق

عدد الفقرات	معامل الصدق
13	0.877

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss ا v25

– نلاحظ من خلال الجدول (2-9) أن معامل الثبات ألفا كروباخ يساوي 0.770 وهو معامل ثبات قوي مما نستنتج أن المقياس الثالث تطبيق خدمة التمويل الأصغر في البنوك العمومية ثابت.

– نلاحظ من خلال الجدول (2-10) أن معامل الصدق يساوي 0.877 وهو معامل صدق قوي ويستلزم أن المقياس الثالث تطبيق خدمة التمويل الأصغر في البنوك العمومية صادق ويعكس الواقع ومنه المقياس صالح للقياس.

– الإستنتاج

بما أن المقياس الأول خدمات التمويل المصغر ثابت وصادق وصالح للقياس والمقياس الثاني الفئات المستهدفة بالتمويل المصغر ثابت وصالح للقياس والمقياس الثالث تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية ثابت وصادق وصالح للقياس وفي الأخير الأداة المستعملة وهي الإستبيان ثابتة وصادقة وصالحة للقياس وتعكس ما هو موجود في الواقع، إذن يمكن الإعتماد على هذا الإستبيان للدراسة.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

قبل أن نقدم على إختبار صحة الفرضيات لابد من حساب مجال الترجيح وهو كالآتي:

المتوسط الحسابي المرجح = $\frac{\text{أكبر وزن}-\text{أصغر وزن}}{\text{عدد البدائل}}$ **المتوسط الحسابي المرجح** = $\frac{3-1}{3} = \frac{2}{3} =$ **1.66**

- مجال الترجيح

جدول (2-11): مجال الترجيح

درجة المقياس	المجال
غير موافق	1 - 1.66
محايد	1.67 -2.33
موافق	2.34 - 3

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى (المقياس الأول: خدمات التمويل المصغر)

سنحاول في هذا المطلب إختبار فقرات المقياس الأول خدمات التمويل المصغر وذلك من خلال الفروع التالية:

الفرع الأول: التمويل المصغر

جدول (2-12): إختبار فقرات القسم الأول (خدمات التمويل المصغر)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	هنالك سقف محدد للتمويل من طرف مؤسستكم	2.56	0.786	موافق
02	يوجه هذا التمويل إلى القروض الإستثمارية	2.35	0.849	موافق
03	يوجه هذا التمويل إلى القروض الإستغلالية	2.26	0.898	محايد
04	تؤيدون فكرة إنشاء برامج متنوعة للحد من البطالة	2.59	0.701	موافق
05	التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الحرفية والفلاحية	1.97	0.904	محايد
	التمويل المصغر	2.347	0.250	موافق

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-12) ما يلي:

– **الفقرة الأولى**: أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.56 بإنحراف معياري قدره 0.786 وهذا يعني أنها بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أن هنالك سقف محدد للتمويل من طرف مؤسستهم.

– **الفقرة الثانية**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 2.35 بإنحراف معياري قدره 0.849 هذا يعني أنها بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أن هذا التمويل يوجه من طرف طالبيه إلى القروض الإستثمارية.

– **الفقرة الثالثة**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.26 بإنحراف معياري قدره 0.898 وهذا يعني أنها بإتجاه محايد أي أن المجيبين يقولون إن أحيانا يوجه هذا التمويل إلى القروض الإستثمارية.

– **الفقرة الرابعة**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.59 بإنحراف معياري قدره 0.701 وهذا يعني أنها بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على إنشاء برامج متنوعة للحد من البطالة (منها أكيد التمويل الأصغر).

– **الفقرة الخامسة:** نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.97 بإنحراف معياري 0.904 وهذا يدل على أنها في إتجاه محايد أي أن المجيبين يقولون إنه ليس دائما أن تكون التمويلات المقدمة تدخل ضمن النشاطات الحرفية والفلاحية.

– نلاحظ أن التمويل المصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 2.347 بإنحراف معياري قدره 0.250 بإتجاه موافق وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على وجود التمويل الأصغر في البنوك العمومية الجزائرية.

الشكل (2–4) يوضح إجابات العينة على السؤالين 1 و4

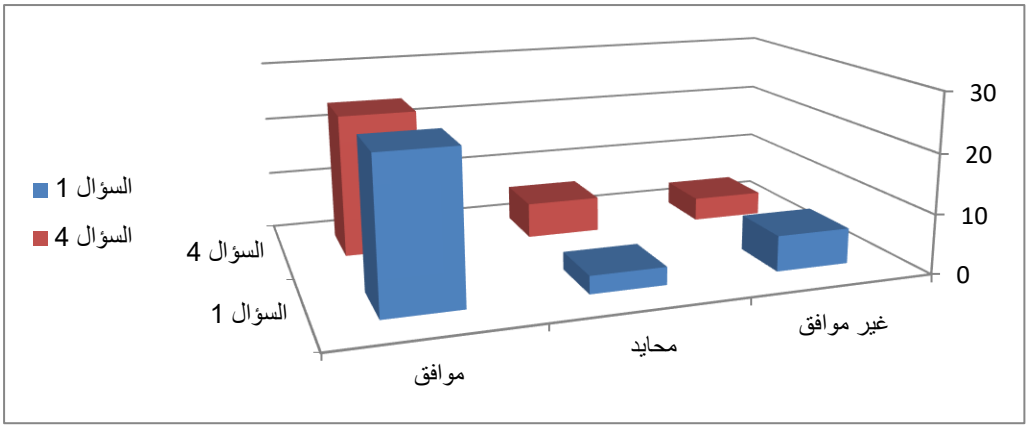

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل آن الأغلبية يوافقون على وجود سقف محدد للتمويل س 1 ب 6 غير موافقين و3 محايدين و25 موافق أيضا فكرة إنشاء برامج للحد من البطالة س 4 ب 4 غير موافقين و6 محايدين 24 موافق.

الفرع الثاني: التأمين الأصغر

جدول (2–13): إختبار فقرات القسم الثاني (التأمين الأصغر)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
6	تجبرون العملاء على التأمين على مدخراتهم (حساباتهم) المالية من المخاطر	2.18	0.904	محايد
7	التأمين المصغر المطلوب يكون على شكل أقساط يدفعها صاحب القرض	2.47	0.825	موافق
8	يعتبر البنك هو المسؤول عن عملية تأمين المدخرات (الودائع)	2.56	0.613	موافق
9	يستعين البنك بمؤسسات خارجية خاصة بالتأمين	2.71	0.676	موافق
	التأمين المصغر	2.478	0.223	موافق

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss| v25

- نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

– **الفقرة السادسة:** نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.18 بإنحراف معياري قدره 0.904 بإتجاه محايد وهذا يدل على أن المجيبين أحيانا يجبرون العملاء على التأمين على ودائعهم المالية من الأخطار.

– **الفقرة السابعة:** نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.47 بإنحراف معياري قدره 0.825 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون على أن يكون التأمين في شكل دفعات وأقساط يدفعها طالبي القرض.

– **الفقرة الثامنة:** نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.56 بإنحراف معياري قدره 0.613 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون أن البنك هو المسؤول عن تأمين المدخرات (الودائع) وليس الأفراد.

– **الفقرة التاسعة:** المتوسط الحسابي المرجح هو 2.71 بإنحراف معياري قدره 0.676 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يوافقون على إستعانة البنك بمؤسسات التأمين الخارجية.

– نلاحظ أن التأمين الأصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 2.478 بإنحراف معياري قدره 0.223 بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أنه يوجد تأمين أصغر في البنوك العمومية الجزائرية.

شكل (2-5): يوضح إجابات العينة على السؤالين 6 و7

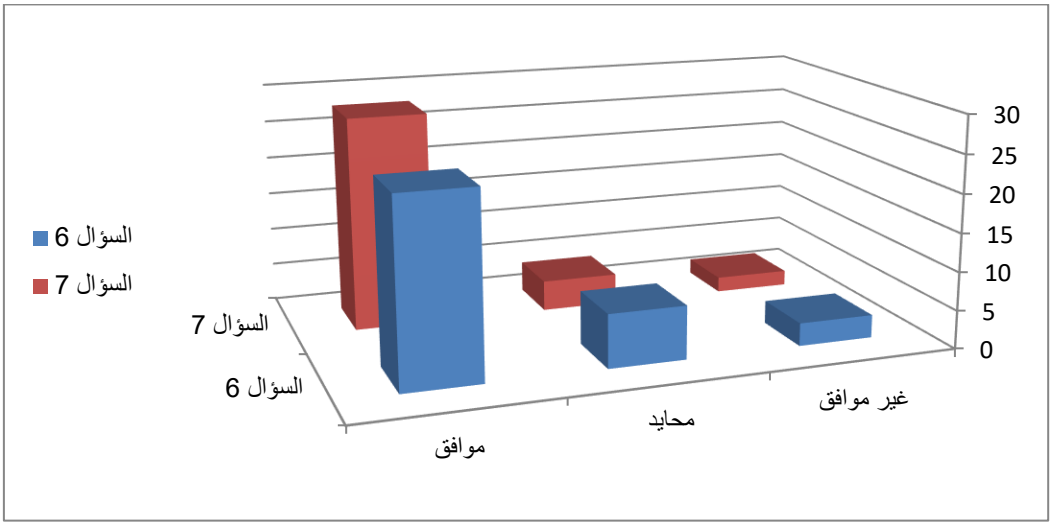

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

نلاحظ من خلال الشكل أن العينة الأغلبية يوافقون على إجبار العملاء على التأمين س 6 ب 11 غير موافقين و6 محايدين و17 موافق وأيضا في س 7 يكون التأمين على شكل أقساط تدفع ب 7 غير موافقين و4 محايدين و23 موافق.

الفرع الثالث: الإدخار المصغر

جدول (2-14): إختبار فقرات القسم الثالث (الإدخار الأصغر)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
10	يوجد لديكم سقف محدد للودائع الإدخارية	1.47	0.788	محايد
11	ترون أن ثقافة الإدخار تعتبر عنصرا مهما لإستمرار التمويل الأصغر	2.85	0.436	موافق
12	المدخرات المودعة تدخل ضمن الطابع الإستثماري	2.21	0.687	محايد
13	ترون أن العملاء لهم توجه إستثماري لما يدخروا	2.06	0.814	محايد
	الإدخار الأصغر	2.147	0.567	محايد

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-14) ما يلي:

– **الفقرة العاشرة**:نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.47 بإنحراف معياري قدره 0.788 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين لا يوافقون على سقف محدد للودائع الإدخارية إلا أنهم لديهم بعض التوجه أحيانا لهاته الفكرة .

– **الفقرة الحادية عشر**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.85 بإنحراف معياري قدره 0.436 بإتجاه موافق مما يدل على أن المجيبين يعتبرون ثقافة الإدخار عنصر مهم لإستمرار خدمة التمويل الأصغر وتفعيله.

– **الفقرة الثانية عشر**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.21 بإنحراف قدره 0.687 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين يرون ليس دائما (أحيانا) الودائع المودعة لديهم تدخل ضمن الإستثمارات.

– **الفقرة الثالثة عشر**: نلاحظ أن المتوسط الحسابي هو 2.06 بإنحراف معياري قدره 0.814 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين يرون أحيانا أن العملاء ذا توجه إستثماري وهذا ما هو إلا تأكيد على الفقرة 12.

- يتضح لدينا أن الإدخار الأصغر بمتوسط مرجح 2.147 بإنحراف معياري 0.567 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها أحيانا إدخار أصغر وبعض التوجه لهذه الخدمة.

الشكل (2-6): يوضح إجابات العينة على السؤالين 10 و11

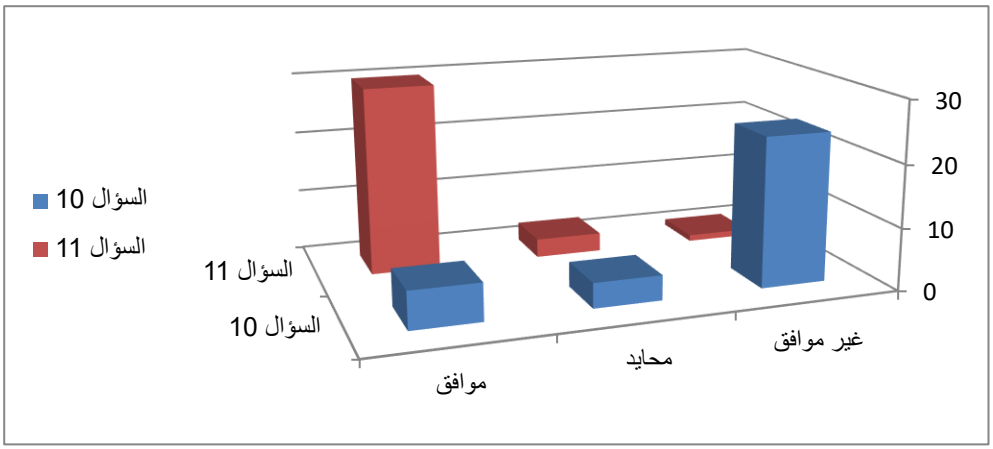

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

- من خلال الشكل نلاحظ أن العينة أغلبيتهم غير موافقون على سقف محدد للإدخار س 10 ب 24 غير موافقين و4 محايدين و6 موافقين أما س 11 نرى أن أغلبيتهم يوافقون على أهمية ثقافة الإدخار ب 1 غير موافقون و3 محايدين و30 موافق.

الفرع الرابع: إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر)

جدول (2-15): إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر)

المقياس الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
خدمات التمويل الأصغر	**2.326**	**0.364**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-15) أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.326 بإنحراف معياري قدره 0.364 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين يقولون إنه أحيانا خدمات التمويل الأصغر توجد على نحو متوسط في البنوك العمومية الجزائرية.

المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية (المقياس الثاني: الفئات المستهدفة من طرف التمويل الأصغر)

من خلال هذا المطلب سنتناول عرض نتائج فقرات المقياس الثاني:

الفرع الأول: نوع الفئة المستهدفة (العملاء)

جدول (2-16): إختبار فقرات القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
01	يمكن تمويل عميل له القدرة على أداء إنجاز عمله بدقة وإتقان	2.71	0.676	موافق
02	تعمل مؤسستكم على تمويل صغار المستثمرين خارج إطار هيئات الدعم	2.18	0.834	محايد
03	تمويل خريج جامعة لديه ديبلوم عالي	2.50	0.707	موافق
04	تمويل مقاول ، حرفي ، خريج التكوين المهني	2.68	0.638	موافق
05	يعد البطال من بين الفئة المستهدفة للتمويل من طرف مؤسستكم المالية	2.00	0.853	محايد
	نوع الفئة المستهدفة (العملاء)	2.412	0.311	موافق

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss\ v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-16) ما يلي:

– **الفقرة الأولى**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.71 بإنحراف معياري قدره 0.676 بإتجاه موافق مما يعني أن المجيبين يستهدفون العميل الذي له القدرة على الأداء وإنجاز العمل بدقة وإتقان.

– **الفقرة الثانية**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.18 بإنحراف معياري قدره 0.834 بإتجاه محايد مما يعني أن المجيبين لديهم إهتماما وتوجها بسيطين في تمويل صغار المستثمرين خارج إطار هيئات الدعم الإجتماعية.

– **الفقرة الثالثة**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.50 بإنحراف معياري قدره 0.707 بإتجاه موافق مما يدل على خرجي الجامعات ذو شهادات عليا هم من المستهدفين بالتمويل الأصغر من طرف المجيبين.

– **الفقرة الرابعة**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.68 بإنحراف معياري قدره 0.638 بإتجاه موافق مما يعني أن المقاولين والحرفيين وخريجي التكوين هم أمن المستهدفين بالتمويل الأصغر من طرف المجيبين.

– **الفقرة الخامسة**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.00 بإنحراف معياري قدره 0.853 بإتجاه محايد وهذا يدل على أن المؤسسات البنكية تعطي إهتماما صغيرا لفئة البطالين ولديهم بعض التوجه لجهتهم.

– مما نلاحظه من خلال الجدول إن المتوسط المرجح هو 2.412 بإنحراف معياري قدره0.311 بإتجاه موافق مما يتضح لدينا أن الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر هم من فئة العملاء الذين يؤدون عملهم بدقة وإتقان وخرجي الجامعات ذو المستوى العالي وأيضا خرجي مراكز التكوين المهني والمقاولين والحرفيين أما بالنسبة لفئة البطال هناك توجه وإهتمام صغيرين من طرف المؤسسات البنكية لهذا النوع من الفئة.

شكل (2–7): يوضح إجابات العينة على الأسئلة 3 و4 و5 نوع الفئة

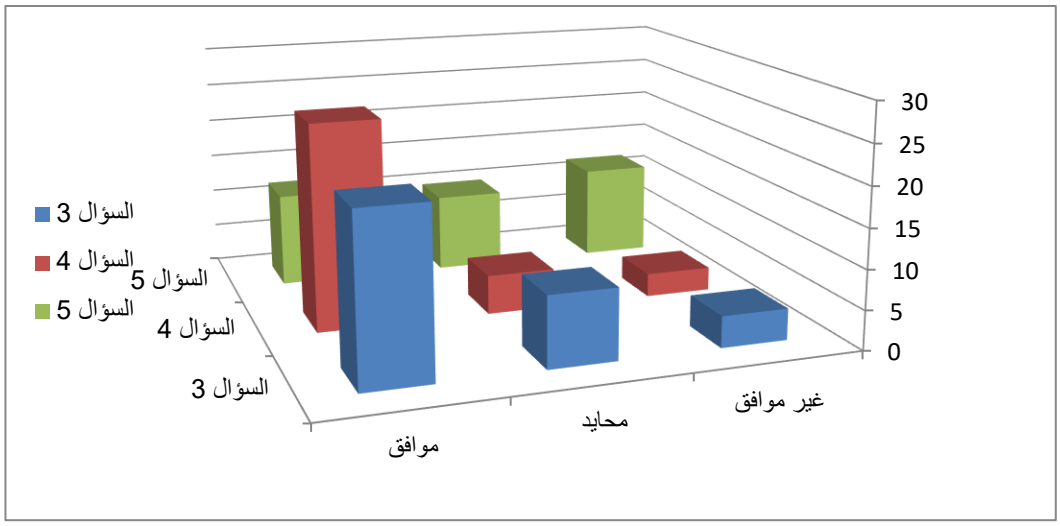

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

– نلاحظ من خلال الشكل أن الأغلبية يوافقون على منح التمويل لخريج الجامعة س 3 ب 4 غير موافقين و9 محايدين و21 موافق، أما بخصوص المقاولين والحرفين وغيرهم فنجد أن أغلبيتهم موافق كذلك س4 ب 3 غير موافقين و5 محايدين و26 موافق أما س5 فنجد تمويل البطال متفاوت ب 12 غير موافقين و10 محايدين و12 موافقين.

الفرع الثاني: خبرة العملاء

جدول (2–17): إختبار فقرات القسم الثاني (خبرة العملاء)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
6	تمولون العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية	2.18	0.904	محايد
7	يعتبر مدى الخبرة (الخبرة الطويلة) عامل أساسي في منح التمويل	2.47	0.825	موافق
8	في حالة الخبرة النوعية (طبيب، خريج جامعة، محامي)، يمكن تمويل هؤلاء العملاء	2.56	0.613	موافق
	خبرة العملاء	2.402	0.200	موافق

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss\ v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-17) ما يلي:

– **الفقرة السادسة: إن** المتوسط الحسابي المرجح هو 2.18 بإنحراف معياري قدره 0.904 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية ترى أن العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية قد يمول أحيانا حسب قيمة مشروعه.

– **الفقرة السابعة:** إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.47 بإنحراف معياري قدره 0.825 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية تعتبر عامل الخبرة كشرط لمنح التمويل الأصغر.

– **الفقرة الثامنة:** إن المتوسط المرجح هو 2.56 بإنحراف معياري قدره 0.613 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تعتبر الخبرة النوعية مثل الطبيب والمحامي وغيرهم شرط أساسي لمنح التمويل الأصغر.

– مما نلاحظه من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح لخبرة العملاء هو 2.402 بإنحراف معياري قدره 0.200 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية تعتبر الخبرة بشكل عام شرطا أساسا لمنح التمويل الأصغر.

شكل (2-8): يوضح إجابات العينة على السؤالين 7 و8 خبرة العملاء

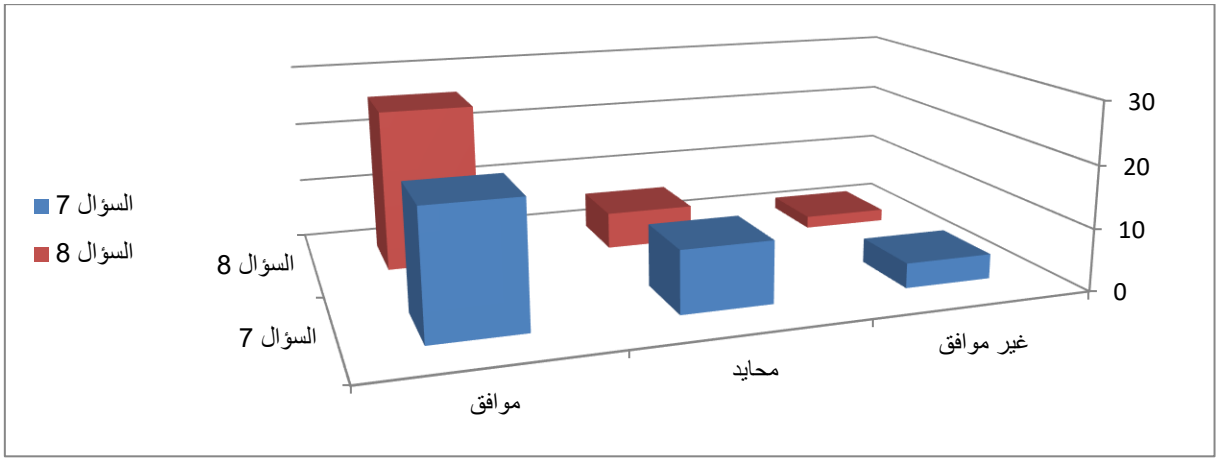

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

- نلاحظ خلال الشكل أن أغلبيتهم يوافقون على مدى الخبرة س7 ب 4 غير موافقين و10 محايدين و20 موافقين أما بالنسبة ل س 8 فإن أغلبيتهم يوافقون على الخبرة النوعية ب 2 غير موافقين و6 محايدين و26 موافق.

الفرع الثالث: الضمانات

جدول (2-18): إختبار فقرات القسم الثالث (الضمانات)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
9	تمولون العميل الذي يدفع ضمانا أقل من قيمة التمويل	1.35	0.646	غير موافق
10	عملاء البنك لابد أن يوفروا الضمانات المطلوبة في اللوائح القانونية للبنك	2.91	0.288	موافق
11	يمكن للبنك أن يقبل بالتمويل مقابل توفير ضمان غير إعتيادي	2.41	0.701	موافق
12	يمكن إعتبار فكرة المشروع الريادي ضمان لتمويل المشروع من طرف مؤسستكم	2.12	0.686	محايد
	الضمانات	2.199	0.651	محايد

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss v25

- من خلال الجدول (2-18) نلاحظ ما يلي:

– **الفقرة التاسعة**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 1.35 بإنحراف معياري قدره 0.646 بإتجاه غير موافق مما يعني هذا أن المؤسسات البنكية غير موافقة على منح أي عميل تمويلا يكون ضمانه أقل منه.

– **الفقرة العاشرة**: إن المتوسط المرجح هو 2.91 بإنحراف معياري قدره 0.288 بإتجاه موافق أي أن المؤسسات البنكية توافق على أن يكون العميل موفرا للضمانات المحددة في لوائح البنك القانونية.

– **الفقرة الحادية عشر**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.41 بإنحراف معياري قدره 0.701 بإتجاه موافق مما يدل هذا على أن المؤسسات البنكية توافق على قبول الضمانات غير الإعتيادية مثل ضمان المجموعة وضمان الآلات وغيرها.

– **الفقرة الثانية عشر**: إن المتوسط الحسابي المرجح 2.12 بإنحراف معياري قدره 0.686 بإتجاه محايد وهذا يدل على أن البنوك العمومية لها توجه بسيط وإهتمام بفكرة أن يكون المشروع الريادي ضمانا بحد ذاته.

– نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح للضمانات هو 2.199 بإنحراف معياري قدره 0.651 بإتجاه محايد وهذا يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه بسيط نحو تخفيض الضمانات أو نقول لها بدائل للضمانات المنصوص عليها في اللوائح القانونية للبنوك العمومية.

شكل (2-9): يوضح إجابات العينة على السؤالين 11 و12 الضمانات

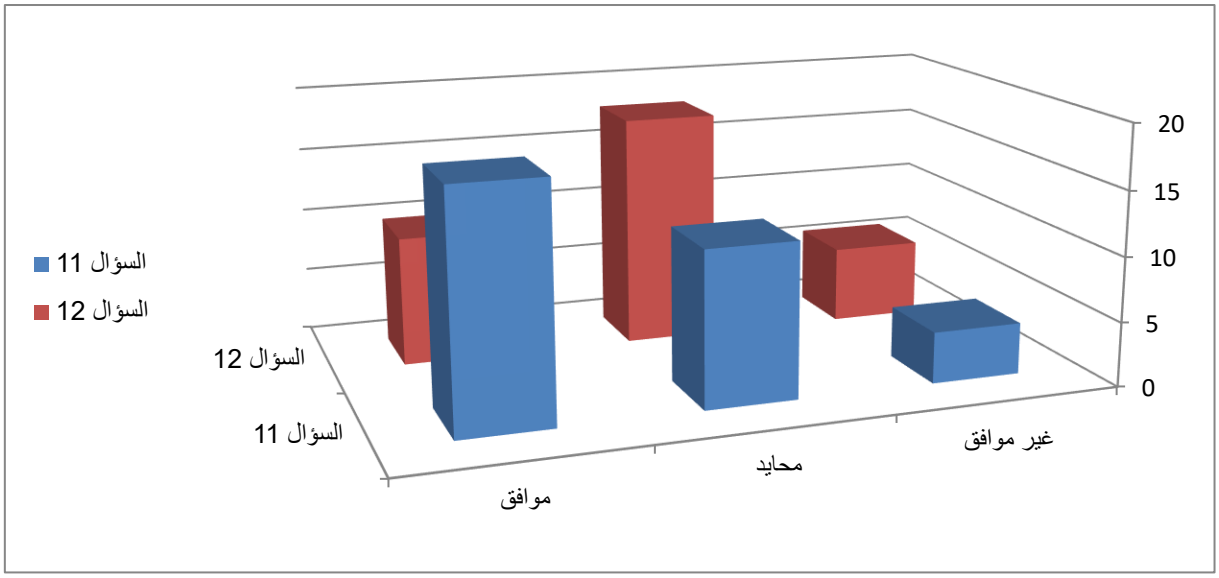

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

- نلاحظ من خلال الشكل أن الأغلبية يوافقون على أن يقبل البنك التمويل مقابل ضمان غير إعتيادي س 11 ب 4 غير موافقين و12 محايد و18 موافق، أما بخصوص س 12 فنرى أن الأغلبية فضلت الحياد ب 6 غير موافقين و18 محايد و10 موافقين.

الفرع الرابع: إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)

جدول (2-19): إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)

المقياس الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر	**2.309**	**0.462**	**محايد**

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

- من خلال الجدول (2-19) نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.309 بإنحراف معياري قدره 0.462 في إتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية تتجه وتبدي إهتمام متوسط بالفئات خرجي الجامعات والتكوين والحرفين والمقاولين بحيث تشترط خبرتهم في الميدان كشرط منها لمنح التمويل كما أنها ترى أن تخفيض الضمانات أو وضع بدائل الضمانات يساعد هاته الفئات.

المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثالثة (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية)

الفرع الأول: الوحدة الخاصة لتقديم لتمويل المصغر

لدينا الجدول أسفله يوضح إختبار فقرات القسم الأول من المقياس الثاني (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل الأَصغر) وهذا القسم يعتبر واحدا من الأسس التي ترتكز عليها تفعيل خدمات التمويل الأصغر ومنه ما يلي:

جدول (2-20): إختبار فقرات القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
1	البنك يدعم إنشاء المؤسسات متناهية الصغر	2.24	0.699	محايد
2	يعترف البنك أن التمويل الأصغر عملية مستقلة عنه	2.15	0.702	محايد
3	للبنك خلية إستشارية (مكتب) خاصة بالتمويل الأصغر	2.41	0.701	موافق
4	الظروف داخل المحيط الداخلي للبنك تسمح بإنشاء هذه الفكرة	2.24	0.741	محايد
	الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر	2.257	0.109	محايد

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-20) ما يلي:

– **الفقرة الأولى**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 0.24 بإنحراف معياري قدره 0.699 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية لها توجه بسيط وإهتمام نحو دعم المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر.

– **الفقرة الثانية**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.15 بإنحراف معياري قدره 0.702 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية تتوجه إتجاها صغيرا نحو الإعتراف بأن التمويل الأصغر عملية مستقلة عنها إذا يمكن لها إنشاء فروع خاصة بهاته الخدمة.

– **الفقرة الثالثة**: إن المتوسط الحسابي هو 2.41 بإنحراف معياري قدره 0.701 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية توافق على وجود المكتب أو خلية خاصة بالتمويل الأصغر داخلها.

– **الفقرة الرابعة**: إن المتوسط الحسابي هو 2.24 بإنحراف معياري قدره 0.741 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية أيضا ترى بنظرة متوسطة أن الظروف داخل البنك تسمح بإنشاء فكرة التمويل الأصغر.

– نلاحظ من خلال الجدول أن الوحدة الخاصة لتقديم خدمة التمويل الأصغر المتوسط المرجح هو 2.257 بإنحراف معياري قدره 0.109 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها بعض الإهتمام البسيط نحو إنشاء وحدة خاصة لتقديم التمويل الأصغر.

شكل (2-10): يوضح إجابات العينة على السؤال 3 الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر

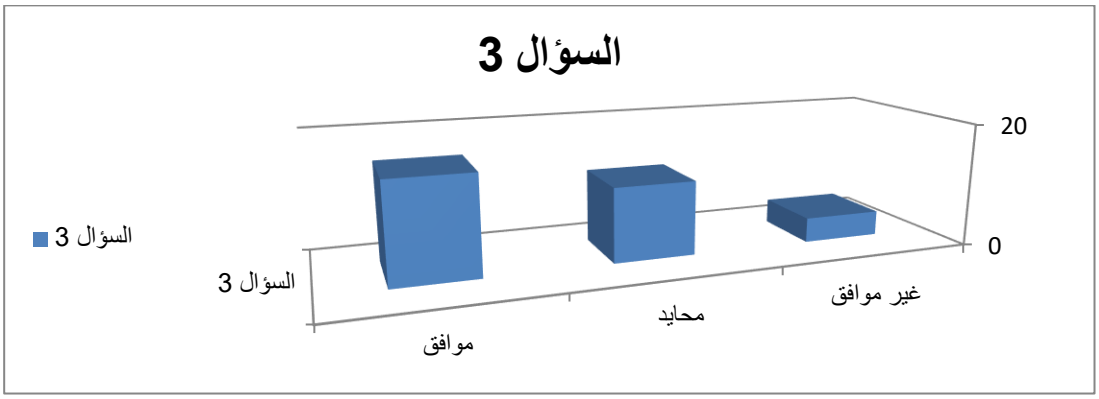

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

– نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية العينة توافق على وجود وحدة خاصة لتقديم التمويل المصغر س3، ب4 غير موافقين و12 محايدين و18 موافق.

الفرع الثاني: كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر

لدينا الجدول الذي يوضح إختبار فقرات القسم الثاني من المقياس الثالث (كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل الأصغر) وكانت النتائج ما يلي:

جدول (2–21): إختبار فقرات القسم الثاني (الكوادر البشرية المؤهلة)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
5	البنك له الرغبة في تعيين ضابط إئتمان (أخصائي التمويل)	2.47	0.748	موافق
6	للبنك القدرة والقابلية على تأهيل وتكوين هؤلاء الكوادر	2.62	0.652	موافق
7	يساعد ضابط الإئتمان البنك على متابعة العملاء ومراقبة سداد القروض	2.76	0.554	موافق
8	توافق أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي (اللباقة)	2.74	0.567	موافق
	كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر	2.647	0.134	موافق

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spssl v25

- نلاحظ من الجدول (2-21) ما يلي:

– **الفقرة الخامسة:** إن المتوسط الحسابي المرجح هو2.47 بإنحراف معياري قدره 0.748 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تهتم إهتماما كبيرا في تعيين ضوابط الإئتمان داخل محيطها الداخلي.

– **الفقرة السادسة:** إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.62 بإنحراف معياري قدره 0.652 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية ترغب وتملك القدرة ولها من الميكانيزمات ما يجعلها تأهل وتكون ضوابط الإئتمان

– **الفقرة السابعة:** إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.76 بإنحراف معياري قدره 0.554 بإتجاه موافق مما يدل هذا على أن المؤسسات البنكية توافق على تعيين ضابط إئتمان يتولى متابعة سداد القروض وأيضا متابعة العملاء.

– **الفقرة الثامنة:** إن المتوسط المرجح هو 2.74 بإنحراف معياري قدره 0.567 بإتجاه موافق مما يعني على أن المؤسسات البنكية لها إهتمام كبير على أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي أي تكوينه وتأهيله في الجانب التقني والنفسي.

– نلاحظ من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي المرجح للكوادر البشرية المؤهلة لخدمة التمويل الأصغر هو 2.647 بإنحراف معياري قدره 0.134 بإتجاه مواف مما يعني أن المؤسسات البنكية لها إهتمام توجه كبيرين في تعيين وتأهيل ضباط الإئتمان وأيضا لديها من القدرة ما يسمح لها من تكوينهم وتدريبهم.

شكل (2-11): يوضح إجابات العينة على السؤالين 5 و6 الكوادر المؤهلة

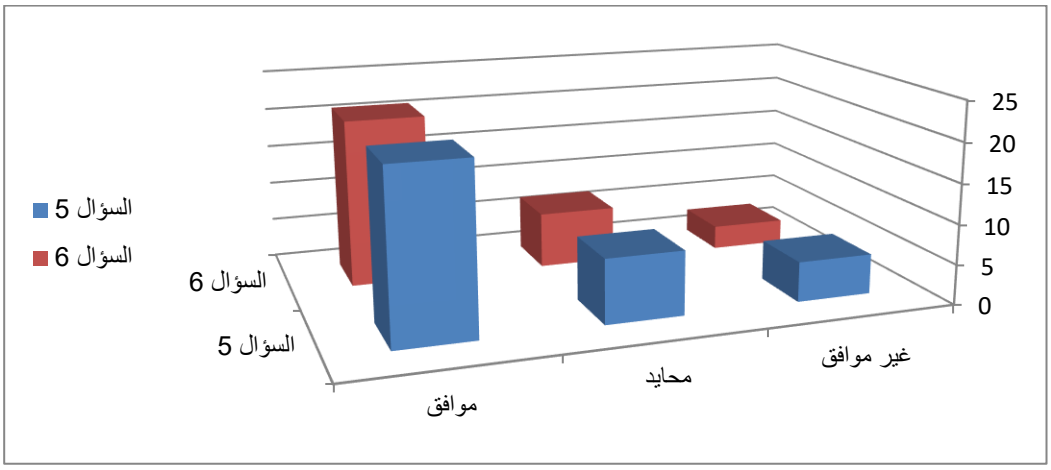

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

- نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية العينة موافقون على تعيين ضابط إئتمان س5، ب 5 غير موافقين و8 محايدين و21 موافقين، أما بخصوص قدرة البنك على تكوين الكوادر فإن أغلبيتهم موافقون س 6، ب 3 غير موافقين و7 محايدين و24 موافق.

الفرع الثالث: اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر

وهذا بعرض الفقرات التي توضح هذا المفهوم من خلال الجدول الآتي:

جدول (2-22): إختبار فقرات القسم الثالث للمقياس الثالث (اللوائح القانونية والتسييرية)

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
9	لدى البنك القدرة على إعادة هيكلة محيطه الداخلي ليتماشى مع خدمات التمويل الأصغر	2.79	0.410	موافق
10	البنك لديه الرغبة بفتح مؤسسات أو فروع تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر	2.38	0.739	موافق
11	لديكم نسبة معينة من التمويل العادي تذهب لقطاع التمويل الأصغر	2.41	0.657	موافق
12	لديكم الرغبة في الترويج للتمويل الأصغر لرفع وعي المستهدفين	2.59	0.609	موافق
13	تدعمون وجود إطار رقابي وتنظيمي داخل مؤسسات التمويل الأصغر	2.71	0.629	موافق
	اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر	2.576	0.178	موافق

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss1 v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-22) ما يلي:

– **الفقرة التاسعة**: إن المتوسط المرجح هو 2.79 بإنحراف معياري قدره 0.410 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية موافقة ولها القدرة ولها الرغبة في إعادة هيكلة محيطها الداخلي ليتماشى مع متطلبات خدمة التمويل الأصغر.

– **الفقرة العاشرة**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.38 بإنحراف معياري قدره 0.739 بإتجاه موافق يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير نحو فتح فروع خاصة تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر.

– **الفقرة الحادية عشر**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.41 بإنحراف معياري قدره 0.657 بإتجاه موافق يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير نحو تخصيص نسبة معينة من التمويل العادي إل قطاع التمويل الأصغر.

– **الفقرة الثانية عشر**: إن المتوسط الحسابي المرجح هو 2.59 بإنحراف معياري قدره 0.609 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية لها إهتمام كبير من جانب الرغبة للترويج للتمويل الأصغر بهدف نشر ثقافة التمويل الأصغر.

– **الفقرة الثالثة عشر**: إن المتوسط المرجح الحسابي هو 2.71 بإنحراف معياري قدره 0.629 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية تهتم كثيرا بالنظام والرقابة في جانب التمويل المصغر.

– نلاحظ من خلال الجدول أن اللوائح التسييرية والقانونية لتسيير خدمة التمويل المصغر ذا متوسط مرجح 2.576 بإنحراف معياري قدره 0.178 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير لتطبيق اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل الأصغر.

شكل (2-12): يوضح إجابات العينة على السؤالين 8 و10 اللوائح القانونية والتسييرية

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج برنامج Excel

– نلاحظ من خلال الشكل أن أغلبية العينة موافقون على إعادة هيكلة البنك بما يتناسب مع التمويل المصغر س 8 ب 2 غير موافقين و5 محايدين و27 موافق، أما بخصوص س 10، فإن البنك موافق على تخصيص نسبة معينة من التمويل العادي تذهب للتمويل المصغر ب 5 غير موافقين و11 محايدين و18 موافق.

الفرع الرابع: إختبار المقياس الثالث (المقياس الثالث: تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية)

جدول (23-2): إختبار المقياس الثالث (تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية)

المقياس الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العينة
تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية	**2.500**	**0.219**	**موافق**

المصدر: من إعداد الطالب إنطلاقا من نتائج spss v25

- نلاحظ من خلال الجدول (2-23) أن المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل الأصغر من طرف في البنوك العمومية) ذو متوسط حسابي مرجح هو 2.500 بإنحراف معياري قدره 0.219 بإتجاه موافق مما يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها القابلية لتطبيق خدمة التمويل الأصغر داخل محيطها.

المطلب الرابع: مناقشة النتائج

سنتناول في هذا المطلب مناقشة النتائج المحصل عليها في المطلب السابق وهي كما يلي:

الفرع الأول: مناقشة نتائج المقياس الأول (خدمات التمويل المصغر)

أولا: مناقشة نتائج القسم الأول (التمويل المصغر)

يتضح لدينا أن التمويل المصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 2.347 بإنحراف معياري قدره 0.250 بإتجاه موافق وهذا يدل على أن المجيبين يوافقون على وجود التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية أي أن خدمة التمويل المصغر موجودة أساسا ولكنها لا ترى أي غير ملحوظة وعليه يجب على المؤسسات البنكية إظهارها للأفراد وهذا بتفعيل هذه الخدمة عن طريق المتطلبات التي ذكرناها في الفصل الأول فبتفعيل خدمة التمويل المصغر فإنه يسهل على المؤسسات البنكية تفعيل الخدمتين المرافقتين له (خدمة التأمين المصغر وخدمة الإدخار المصغر).

ثانيا: مناقشة نتائج القسم الثاني (التأمين المصغر)

يتضح أن التأمين الأصغر المتوسط الحسابي المرجح هو 2.478 بإنحراف معياري قدره 0.223 بإتجاه موافق أي أن المجيبين يوافقون على أنه يوجد تأمين مصغر في البنوك العمومية الجزائرية ولكن هذه الخدمة أيضا غير ظاهرة

كونها أساسا مقترنة بخدمة التمويل المصغر ولهذا يجب على المؤسسات البنكية تطبيق متطلبات هذه الخدمة لأنها تحمي الأفراد والمؤسسات البنكية من الخسائر المحتملة وأيضا هي أسلوب فعالا لجذب الكتلة النقدية وتمويل بها أفراد آخرين فتصبح العملية دائرية مما يعني إستمرار التمويل المصغر بصفة دائمة وبذلك تصبح الخدمة خدمة إجتماعية بالأساس وإقتصادية وأيضا تنموية وفرض التأمين على أقساط ما هو إلا مساعدة للفرد بالتخفيف عنه عبء المبلغ المدفوع وكما قلنا سابقا دفع التأمين على شكل أقساط يساهم في توفير السيولة الدائمة في المؤسسات البنكية وهذا بهدف تمويل أفراد آخرين.

ثالثا: مناقشة القسم الثالث (الإدخار المصغر)

يتضح لدينا أن الإدخار المصغر بمتوسط مرجح 2.147 بإنحراف معياري 0.567 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها أحيانا إدخار مصغر وبعض التوجه لهذه الخدمة ونذكر أيضا أن هاته الخدمة مقترنة كذلك بتفعيل خدمة التمويل المصغر لأن لابد من كل فرد أخذ تمويلا أن يضع نسبة منه كإدخار لذلك لابد لها أن تنشر الثقافة الإدخارية داخل المجتمع وترفع وعي الأفراد من صغار المستثمرين وهذا لتشجيع الإدخار ونظرا لقلة الكتلة النقدية داخل السوق بسبب إكتناز الأفراد للنقود وأيضا النظام الذي تنمي إليه الجزائر وهو إقتصاد الإستدانة، فيعتبر الإدخار أداة فعالة للقضاء على التضخم ولكونه ذا هدف إجتماعي كبير وهو أن يكون التمويل المصغر مستمر كذلك وتكون المؤسسات البنكية وسيطا بين الأفراد المدخرين والأفراد الممولين.

رابعا: مناقشة نتائج القسم الأول (خدمات التمويل المصغر)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للمقياس هو 2.326 بإنحراف معياري قدره 0.364 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية يقولون أنه أحيانا خدمات التمويل الأصغر توجد على نحو متوسط في البنوك العمومية الجزائرية معنى هذا أن خدمات التمويل المصغر موجودة ولكنها غير مفعلة وأيضا نجد أن المؤسسات البنكية غير معارضة للموضوع وأيضا بإمكانها أن تقدم هذه الخدمات بشكل مستمر فهاته الخدمات أصلا لها جانب إجتماعي كبير في الحد من البطالة من جانب الأفراد أولا والحصول على عملاء جدد وكثيرين كانت تضيعهم المؤسسات البنكية ثانيا ولذلك وجب الإتجاه لهاته الفئة لأنها الأكثر إنتشارا في المجتمع.

الفرع الثاني: مناقشة نتائج المقياس الثاني (الفئات المستهدفة بالتمويل المصغر)

أولا: مناقشة القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة)

يتضح لنا أن المتوسط الحسابي المرجح للمقياس هو 2.412 بإنحراف معياري قدره0.311 بإتجاه موافق مما يتضح لدينا أن الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر هم من فئة العملاء الذين يؤدون عملهم بدقة وإتقان وخرجي الجامعات ذو المستوى العالي وأيضا خرجي مراكز التكوين المهني والمقاولين والحرفيين أما بالنسبة لفئة البطال هناك توجه وإهتمام صغيرين من طرف المؤسسات البنكية لهذا النوع من الفئة وهذا بسبب أن خريجي الجامعات وغيرهم يمتلكون مستوى تعليمي أولا وأما بالنسبة للمقاولين والحرفيين فتنظر لهم المؤسسات البنكية كإستثمارات قادمة كونهم لهم القدرة على الإبداع والعمل وأيضا على سداد القرض الممنوح لهم أما بالنسبة لفئة البطالين صحيح أن المؤسسات البنكية أبدت توجهها الصغير إليهم لكنها لا تستطيع المخاطرة بمنحهم قروض (مخاطرة أكبر بكثير من مخاطرة خرجي الجامعة والمقاولين والحرفيين) كونهم لا يملكون أي شيئ يمكن أن تعتبره المؤسسات البنكية كنوع من ضمان سداد قرضهم.

ثانيا: مناقشة القسم الثاني (خبرة العملاء)

مما نلاحظه أن المتوسط الحسابي المرجح لخبرة العملاء هو 2.402 بإنحراف معياري قدره 0.200 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية تعتبر الخبرة بشكل عام شرطا أساسا لمنح التمويل الأصغر أي تعتبر الخبرة كنوع من الضمانات غير المباشرة فهي لا تستطيع منح القروض لشخص لا يملك خبرة في مجاله لأن ذلك يعد مخاطرة في حد ذاتها فنجد أنها تتفادى من لا خبرة ميدانية له فنجدها تعتبر الخبرة النوعية أي من يكون ذا شهادة عليا مثل الطبيب والمحامي شرط لمنح القروض المصغرة لأنها تعتبر شهادتهم ضمان لسداد قرضهم بحكم عملهم الذي يجني المداخيل مما يمكنهم من سداد قرضهم وذلك لا توجد مخاطرة على المؤسسات البنكية.

ثالثا: مناقشة القسم الثالث (الضمانات)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للضمانات هو 2.199 بإنحراف معياري قدره 0.651 بإتجاه محايد وهذا يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه بسيط نحو تخفيض الضمانات أو نقول لها بدائل للضمانات المنصوص عليها في اللوائح القانونية للبنوك العمومية فالضمانات هي أكبر هاجس يؤرق الأفراد كونهم غير قادرين على تلبيتها ففكرة المشروع ضمان فعال للأفراد ويساعد كثيرا المؤسسات البنكية لأنه في حال نجح الفرد في مشروعه ولم يستطع سداد قرضه تستطيع أخذ فكرة المشروع عنه وبذلك تصبح المؤسسات البنكية أو تستطيع قبول بدائل الضمانات

مثل الذهب والسيارات وغيرها، صحيح أنها ليس منصوص عليها في اللوائح القانونية للبنك لكن يمكن للبنك المركزي تعديل هذه اللوائح بما يتناسب مع قدرة الأفراد.

رابعا: مناقشة نتائج المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للمقياس هو 2.309 بإنحراف معياري قدره 0.462 في إتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية تتجه وتبدي إهتمام متوسط بالفئات خرجي الجامعات والتكوين والحرفين والمقاولين بحيث تشترط خبرتهم في الميدان كشرط منها لمنح التمويل كما أنها ترى أن تخفيض الضمانات أو وضع بدائل الضمانات يساعد هاته الفئات وهو يساعد المؤسسات البنكية لأنها أولا تستهدف أصاب الخبرات وأصحاب الشهادات العليا لأنهم الأولى بالتمويل المصغر.

الفرع الثالث: مناقشة المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف البنوك العمومية)

أولا: القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر)

نلاحظ أن الوحدة الخاصة لتقديم خدمة التمويل الأصغر المتوسط المرجح هو 2.257 بإنحراف معياري قدره 0.109 بإتجاه محايد مما يعني أن المؤسسات البنكية لديها بعض الإهتمام البسيط نحو إنشاء وحدة خاصة لتقديم التمويل الأصغر لأنها الوحدة موجودة داخل المؤسسات البنكية وتتمثل في مكاتب مصلحة الإقراض الموجودة داخلها وبما أن الظروف الداخلية شبه موجودة لتطبيق التمويل المصغر بحكم إجابات الموظفين لأنه كما قلنا إذا كانت المؤسسات البنكية لديها الظروف الداخلية لتمويل القرض المصغر عن طريق وكالات الدعم إذن يمكن لها أن تعيد تشكيل المحيط الداخلي بما يتناسب مع التمويل المصغر إذن يمكن القول أن الوحدة الخاصة موجودة إلا أنها ليست مفعلة المؤسسات البنكية.

ثانيا: القسم الثاني (كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر)

نلاحظ أن المتوسط الحسابي المرجح للكوادر البشرية المؤهلة لخدمة التمويل الأصغر هو 2.647 بإنحراف معياري قدره 0.134 بإتجاه موافق مما يعني أن المؤسسات البنكية لها إهتمام توجه كبيرين في تعيين وتأهيل ضباط الإئتمان وأيضا لديها من القدرة ما يسمح لها من تكوينهم وتدريبهم لأنهم يساعدون المؤسسات البنكية على مراقبة العملاء بشكل مستمر وأيضا مراقبة سداد القروض بشكل مستمر ودوري كما يجب أن يكون مؤهلا من الجانب

النفسي (لبق وبشوش) حتى لأنه يعطي صورة حسنة للمؤسسات البنكية، إذن نستنتج أن المؤسسات البنكية لها القدرة على إنشاء كوادر بشرية المؤهلة لخدمة التمويل المصغر.

ثالثا: القسم الثالث (اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر)

نلاحظ أن اللوائح التسييرية والقانونية لتسيير خدمة التمويل المصغر ذا متوسط مرجح 2.576 بإنحراف معياري قدره 0.178 بإتجاه موافق مما يدل على أن المؤسسات البنكية لها توجه كبير لتطبيق اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر إذ أن المؤسسات البنكية لديها كل القدرة لإعادة هيكلة محيطها الداخلي ليتماشى مع التمويل المصغر أي يمكن إضافة مادة في لوائحها تسمح بتطبيق التمويل المصغر بشكل دائم، منها فتح فروع أو مؤسسات خاصة بالتمويل تابعة له لتقديم خدمة التمويل المصغر وأيضا فرض نسبة معينة من التمويل العادي تكون على شكل قروض صغرى تذهب لفائدة صغار المستثمرين كما لابد من الترويج للتمويل المصغر كونه غير معروف لدى الأفراد وهذا لرفع وعيهم وكذا دعمها للإطار الرقابي الذي ينظم التمويل المصغر داخل مؤسسات التمويل المصغر، إذا نجد أن المؤسسات البنكية يمكن لها تعديل لوائحها القانونية بما يتماشى مع التمويل. .

رابعا: مناقشة المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية)

نلاحظ أن المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل الأصغر من طرف في البنوك العمومية) ذو متوسط حسابي مرجح هو 2.500 بإنحراف معياري قدره 0.219 بإتجاه موافق مما يعني هذا أن المؤسسات البنكية لها القابلية لتطبيق خدمة التمويل الأصغر داخل محيطها، إذ نجد أن المؤسسات البنكية لها القدرة والإمكانيات والمكانيزمات وأيضا مستعدة لتطبيق خدمة التمويل المصغر، من الوحدة الخاصة والكوادر المدربة والمؤهلة إلى اللوائح القانونية والتسييرية بحكم أن خدماته موجودة ولكنها غير ظاهرة للواقع وتحتاج لتطبيق فقط.

خاتمة الفصل:

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية وذلك بالإعتماد على الإستبيان كأداة لجمع البيانات ثم القيام بتحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها من هذه الأداة، حيث كان الهدف منه تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النظري، وإختبار صحة فرضيات الدراسة وبعد تحليلها وتفسيرها إستخلصنا النتائج التالية:

1 - خدمات التمويل المصغر هي منتج موجود في البنوك العمومية إلا أنها غير مطبقة؛

2 - الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هم صغار المستثمرين أمثال خرجي الجامعات والتكوين المهني، المحامون، الأطباء، المقاولين، والحرفين كونهم أكثر خبرة ويستطيعون سداد قرضهم أما فئة البطالين هناك توجه وإهتمام صغيرين من طرف المؤسسات البنكية والتمويل المصغر، أي الفئات المحدودة الدخل؛

3 – البنوك العمومية في ورقلة لها القدرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة لأنها تطبيق التمويل المصغر أما خدمة الإدخار والتأمين ما هما إلا تحصيل حاصل فقط.

خاتمة

الخاتمة:

إن تطبيق خدمات التمويل المصغر أسلوب فعال في الحد من البطالة والفقر في المجتمع، تعمل عليه المؤسسات المالية، وقد تناولت دراستنا موضوع متطلبات تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية، ولذا فقد حاولنا الإجابة على الإشكالية الرئيسية في موضوعنا التي تمحورت في " **كيف يمكن تحديد متطلبات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية؟**"، ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم بحثنا إلى فصلين النظري والتطبيقي بإستخدام المنهج والأدوات اللازمة وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

نتائج البحث:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي:

1- النتائج النظرية :

1- خدمات التمويل المصغر هي منتج إعتيادي التطبيق داخل البنوك العمومية؛

2- الفئات المستهدفة من البنوك العمومية هم صغار المستثمرين وأيضا الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل؛

3- البنوك العمومية قادرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة.

ومما سبق نستنتج أن الفرضية الأولى التي تقول (خدمات التمويل المصغر هي منتج غير إعتيادي التطبيق في البنوك العمومية) هي **فرضية خاطئة** وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول، أما الفرضية الثانية (الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هي الفئات محدودة الدخل) هي **فرضية صحيحة** كذلك وذلك من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول، وأما الفرضية الثالثة (هل البنوك العمومية قادرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة) هي **فرضية صحيحة** كذلك وذلك أيضا من خلال ما تعرضنا له في الفصل الأول.

2- النتائج التطبيقية :

أما من خلال دراستنا للفصل الثاني: الدراسة الميدانية قمنا بإسقاط المفاهيم النظرية على عينة الدراسة التي تم إختيارها في المؤسسات البنكية محل الدراسة بولاية ورقلة، وقد توصلنا من خلال نتائج الإستبيان ما يلي:

1- خدمات التمويل المصغر هو منتج غير إعتيادي التطبيق في البنوك العمومية الجزائرية في ولاية ورقلة؛

2 – الفئات الأكثر إستهدافا من طرف البنوك العمومية هم خرجي الجامعة والتكوين والأطباء والمحامين وغيرهم والحرفين والمقاولين أصحاب الخبرة المهنية بينما تنال فئة البطالين بعض الإهتمام من طرف البنوك العمومية الجزائرية إذن يمكننا أن نقول أن الفئات الأكثر إستهدافا هي الفئات محدودة الدخل؛

3 – البنوك العمومية الجزائرية في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمات التمويل المصغر كاملة من خلال قبولها إنشاء الوحدة الخاصة لتقديم التمويل المصغر وقدرتها على تدريب وتأهيل وتكوين عمالها على التماشي مع خدمة التمويل المصغر وكذا من جانب اللوائح القانونية والتسييرية إذ يمكنها تغيير أو إضافة أو حتى تعديل لوائحها بما يناسب خدمة التمويل المصغر.

ومما سبق نستطيع القول أن الفرضية الأولى (خدمات التمويل المصغر هي منتج غير إعتيادي التطبيق في البنوك العمومية) هي **فرضية صحيحة** وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني، وبالنسبة للفرضية الثانية (الفئات المستهدفة من طرف البنوك العمومية هي الفئات محدودة الدخل) فهي أيضا **فرضية صحيحة** وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني، أما بخصوص الفرضية الثالثة (البنوك العمومية في ولاية ورقلة قادرة على تطبيق خدمة التمويل المصغر كاملة) فهي **فرضية صحيحة** كذلك وهذا من خلال ما تم التوصل له في الفصل الثاني كذلك.

التوصيات:

– ضرورة تفعيل خدمات التمويل المصغر داخل البنوك العمومية الجزائرية.

– التقرب إلى الأفراد قصد ترسيخ ثقافتي التأمين المصغر والإدخار المصغر (دعم البرامج التي تروج لخدمات التمويل المصغر)

– ضرورة نظر البنوك العمومية الجزائرية لفئة صغار المستثمرين بصفة عامة والبطالين بصفة خاصة لأنهم الأكثر عرضتن للخطر وأيضا هم عملاء تخسر فيهم البنوك العمومية.

– على البنوك العمومية إيجاد طرق وبدائل للضمانات تتناسب مع الوضعية الموجود فيها محدودي الدخل وصغار المستثمرين.

– تعديل اللوائح القانونية التي تخص إجراءات الضمانات وتقديم التمويل المصغر إلى صغار المستثمرين.

- يجب تغيير ذهنية البنوك العمومية لتصبح من بنوك إقتصادية فقط إلى بنوك إقتصادية وإجتماعية.

آفاق الدراسة:

- متطلبات تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية – دراسة حالة الجزائر.

- متطلبات تطبيق التمويل المصغر في البنوك العمومية– دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

- تطبيق التمويل المصغر في النظام المصرفي الجزائري.

المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

I- الكتب

1-إبراهيم بختي، **الدليل المنهجي لإعداد البحوث العلمية " وفق طريقة IMARD "**، ط4، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ورقلة، 1998-2015.

2- صالح جبريل حامد أحمد، **التمويل الأصغر في السودان المفهوم النماذج التطبيقات**، الجزء الأول، شركة مطابع السودان، الخرطوم، 2010.

II – البحوث العلمية

3- أمين قسول، **متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية " دراسة تجارب دول عربية "**، أطروحة دكتوراء في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2015-2016.

4- صفاء حمادي، **تقييم تجربة البنوك الخاصة في الجزائر"دراسة حالة وكالة بنك البركة – الوادي"**،مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي،2014-2015.

5- أماني حسن يوسف، **الإقراض متناهي الصغر في مصر و توجهاته المستقبلية : تجارب من الخبرات الدولية**، مصر.

III- المجلات و المقالات

6- د.مصطفى طويطي، ليديا وزاني، **تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، "دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM"**،مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الإدارية، العدد7، جامعة البويرة،24-03-2017.

7- ستيوارت ماثيسون، **المعاملات البنكية الإلكترونية للفقراء، الفرص و التداعيات أمام مقدمي خدمات التمويل الأصغر**، مؤسسة التعاون الإنمائي، 2007.

8- جوناثان موردوخ ، وين كارلان، **الحصول على التمويل، أفكار و قواعد الإثبات– إقتصاد الإدخار**، مبادرة الوصول المالي، جامعة نيويورك، 2009.

9- مركز التأمين الأصغر، **التأمين الأصغر في البلدان النامية – إستكشاف الفرص في التأمين الأصغر**، بوابة التمويل الأصغر، 2009.

10- جيم روث، دومينيك ليبر ومايكل جيه ما كورد، **الموقف العام للتأمين الأصغر في أفقر 100 بلد في العالم**، مركز التأمين الأصغر، 2007.

11- ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر – نصوص و حالات دراسية**، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006.

12- أبوبكر آدم طاهر، محمود محمد عبد العزيز، **تجربة التمويل الأصغر في ولاية جنوب دارفور – الفرص والتحديات**،جامعة نيالا، السودان.

13- يونيكونز للإستشارات المحدودة، ترجمة محمد خيري فقير، **رؤية و تنمية قطاع التمويل الأصغر في السودان**،السودان، 2006.

14- المجموعة الإستشارية لمساعدة الفقراء، مذكرة مناقشة رقم 12، **البنوك التجارية في مجال التمويل الأصغر : جهات فاعلة جديدة في عالم التمويل الأصغر**.

IV– المقابلات الشفوية

15- مقابلة مع السيد نبيل معمري ، موظف في مصلحة الإقراض بالبنك الخارجي الجزائري BEA، 24-04-2018، ساعة 10:30.

16- السيد عثمان بن منصور مسؤول مصلحة الإقراض بالبنك الخارجي الجزائري BEA، وكالة ورقلة، ورقلة، ساعة 09:30.

17- السيدة نوال بن حيزية، موظفة بقسم الإقراض ببنك التنمية المحلية، وكالة ورقلة، ورقلة، ساعة 10:30

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

18 - Basil Hans‹**Innovation in Microfinance-Looking beyond income poverty**‹CGAP 2009

19 - Aneel Karnani‹ **The Bottom of the Pyramid Strategy for Reducing Poverty**: A Failed Promise‹ DESA Working Paper No. 80‹ United Nations‹ Department of Economic and Social Affairs‹ August 2009

2O - Bamako 2000‹ **Innovations in Microfinance The Microfinance Experience with Savings Mobilization**‹.2000

21- Christian Ahlin‹ Jocelyn Lin‹ Michael Maio‹ Where does Microfinance Flourish? Microfinance Institution Performance in Macroeconomic Context‹ CGAP‹ August 2008

ثالثا: المواقع الإلكترونية

22 – منتدى شبكة المحاسبين العرب http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php/1888

23 – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر www.angem.dz

24 – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتشغيل الشباب WWW.ANSEJ.ORG.DZ

25 – الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة www.cnac.dz

26 – الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري www.bea.dz

27 – الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz

29– د.مجدي سعيد، تجربة مصرف الفقراء في بنغلاديش

https://archive.islamonline.net/?p=9060، تاريخ التصفح 24-04-2018

رابعا: الوثائق المعطاة من قبل المؤسسات

30 – وثائق معطاة من قبل البنك الخارجي الجزائري BEA

31– وثائق معطاة من قبل القرض الشعبي الجزائريِ CPA

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
إستمارة إستبيان

تحية طيبة..... وبعد

في إطار تحضير مذكرة التخرج المدرجة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم التسيير بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومن خلال الموضوع المعنون ب "**متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك العمومية الجزائرية**" نضع بين أيديكم هذا الاستبيان للقيام باستفسار حول درجة الموافقة على بعض الأفكار المعبرة عن ذلك.

لذا فإننا نأمل التكرم بالإجابة على هذه الأسئلة بدقة بوضع إشارة X في خانة الإجابة المقترحة، وهذا بما يتفق مع وجهة نظركم، مع العلم بأن هذا الاستبيان مخصص لأغراض البحث العلمي فقط، وسيكون موضع السرية التامة، ويشكر الطالب لسيادتكم المحترمة وتعاونكم الصادق معه واستجابتكم الكريمة للعمل على خدمة البحث العلمي. (يوجد المساحة البيضاء في حالة إضافة أي معلومة أو إضافات)

1- البيانات الشخصية

السن : أقل من 25 سنة ☐ من 26 – 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

المستوى التعليمي: ثانوي أول أقل ☐ مهني ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

سنوات الخبرة في البنك: أقل من 5 سنوات ☐ من 6-10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

	1- المقياس الأول : خدمات التمويل المصغر	موافق	محايد	غير موافق
	1- القسم الأول : التمويل المصغر			
1	هنالك سقف محدد للتمويل من طرف مؤسستكم			
2	يوجه هذا التمويل إلى القروض الإستثمارية			
3	يوجه هذا التمويل إلى القروض الإستغلالية			
4	تؤيدون فكرة إنشاء برامج متنوعة للحد من البطالة			
5	التمويلات المقدمة أغلبها ضمن النشاطات الحرفية والفلاحية			
	2- القسم الثاني : التأمين المصغر			
6	تجبرون العملاء على التأمين على مدخراتهم (حساباتهم) المالية من المخاطر			
7	التأمين المصغر المطلوب يكون على شكل أقساط يدفعها صاحب القرض			
8	يعتبر البنك هو المسؤول عن عملية تأمين المدخرات (الودائع)			
9	يستعين البنك بمؤسسات خارجية خاصة بالتأمين			
	3- القسم الثالث : الإدخار المصغر			
10	يوجد لديكم سقف محدد للودائع الإدخارية			
11	ترون أن ثقافة الإدخار تعتبر عنصرا مهما لإستمرار التمويل الأصغر			
12	المدخرات المودعة تدخل ضمن الطابع الإستثماري			
13	ترون أن العملاء لهم توجه إستثماري لما يدخروا			

	2- المقياس الثاني: الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر	موافق	محايد	غير موافق
1 - القسم الأول: نوع الفئة المستهدفة (العملاء)				
1	يمكن تمويل عميل له القدرة على أداء إنجاز عمله بدقة وإتقان			
2	تعمل مؤسستكم على تمويل صغار المستثمرين خارج إطار هيئات الدعم			
3	تمويل خريج جامعة لديه ديبلوم عالي			
4	تمويل مقاول، حرفي، خريج التكوين المهني			
5	يعد البطال من بين الفئة المستهدفة للتمويل من طرف مؤسستكم المالية			
2 - القسم الثاني: خبرة العملاء				
6	تمولون العميل الذي لا يملك خبرة ميدانية			
7	يعتبر مدى الخبرة (الخبرة الطويلة) عامل أساسي في منح التمويل			
8	في حالة الخبرة النوعية (طبيب، خريج جامعة، محامي)، يمكن تمويل هؤلاء العملاء			
3 - القسم الثالث: الضمانات				
9	تمولون العميل الذي يدفع ضمانا أقل من قيمة التمويل			
10	عملاء البنك لابد أن يوفروا الضمانات المطلوبة في اللوائح القانونية للبنك			
11	يمكن للبنك أن يقبل بالتمويل مقابل توفير ضمان غير إعتيادي *[54](أسفل الصفحة)			
12	يمكن إعتبار فكرة المشروع الريادي*[55](أسفل الصفحة) ضمان لتمويل المشروع من طرف مؤسستكم			

[54] ضمان غير إعتيادي هو ضمان المجموعة ، ضمان الآلات ...إخ

[55] المشروع الريادي هو فكرة المشروع أي براءة الإختراع

	3 -المقياس الثالث: تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية	موافق	محايد	غير موافق
1 -القسم الأول: الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر				
1	البنك يدعم إنشاء المؤسسات متناهية الصغر			
2	يعترف البنك أن التمويل الأصغر عملية مستقلة عنه			
3	للبنك خلية إستشارية (مكتب) خاصة بالتمويل الأصغر			
4	الظروف داخل المحيط الداخلي للبنك تسمح بإنشاء هذه الفكرة			
2 – القسم الثاني: كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل الأصغر				
5	البنك له الرغبة في تعيين ضابط إئتمان (أخصائي التمويل)[56](أسفل الصفحة)			
6	للبنك القدرة والقابلية على تأهيل وتكوين هؤلاء الكوادر			
7	يساعد ضابط الإئتمان البنك على متابعة العملاء ومراقبة سداد القروض			
8	توافق أن يكون ضابط الإئتمان مؤهلا حتى من الجانب النفسي (اللباقة)			
3 – القسم الثالث: اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر				
9	لدى البنك القدرة على إعادة هيكلة محيطه الداخلي ليتماشى مع خدمات التمويل الأصغر			
10	البنك لديه الرغبة بفتح مؤسسات أو فروع تابعة له لتقديم خدمة التمويل الأصغر			
11	لديكم نسبة معينة من التمويل العادي تذهب لقطاع التمويل الأصغر			
12	لديكم الرغبة في الترويج للتمويل الأصغر لرفع وعي المستهدفين			
13	تدعمون وجود إطار رقابي وتنظيمي داخل مؤسسات التمويل الأصغر			

الملحق رقم (02)

الأساتذة المحكمين	التخصص	الجامعة
أ.د / عائشة سلمى كيحلي	علوم التسيير	جامعة ورقلة
أ.د / محمد قوجيل	علوم تجارية	جامعة ورقلة
أ.د / أمين قسول	علوم تجارية	جامعة الشلف

[56] ضابط الإئتمان (أخصائي التمويل) هو الشخص الذي يتابع عملية سداد القروض ومتابعة العملاء ويكون شخصا مؤهلا لذلك

الملحق رقم (03)

AGE

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 25سنة	1	2,9	2,9	2,9
	من-26 40سنة	27	79,4	79,4	82,4
	أكبرمن 40سنة	6	17,6	17,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الملحق رقم (04)

NIV

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي فأقل	4	11,8	11,8	11,8
	مهني	3	8,8	8,8	20,6
	جامعي	21	61,8	61,8	82,4
	دراسات عليا	6	17,6	17,6	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الملحق رقم (05)

ANS

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	14	41,2	41,2	41,2
	من 6-10 سنوات	5	14,7	14,7	55,9
	أكثرمن 10 سنوات	15	44,1	44,1	100,0
	Total	34	100,0	100,0	

الملحق رقم (06)

Tableau croisé NIV * ANS * AGE

Effectif

AGE			ANS			Total
			أقلمن 5 سنوات	من 6-10 سنوات	أكثرمن 10 سنوات	
أقلمن 25 سنة	NIV	دراسات عليا	1			1
		Total	1			1
من 26-40 سنة	NIV	ثانوي فأقل	2	0	1	3
		مهني	1	0	2	3
		جامعي	7	4	6	17
		دراسات عليا	3	1	0	4
		Total	13	5	9	27
أكبرمن 40 سنة	NIV	ثانوي فأقل			1	1
		جامعي			4	4
		دراساتعليا			1	1
		Total			6	6
Total	NIV	ثانوي فأقل	2	0	2	4
		مهني	1	0	2	3
		جامعي	7	4	10	21
		دراسات عليا	4	1	1	6
		Total	14	5	15	34

الملحق رقم (07)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
758,	13

الملحق رقم (08)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
729,	12

الملحق رقم (09)

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
770,	13

الملحق رقم (10)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
Q1	2,56	786,	34
Q2	2,35	849,	34
Q3	2,26	898,	34
Q4	2,59	701,	34
Q5	1,97	904,	34

الملحق رقم (11)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,347	063,	5

الملحق رقم (12)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
Q6	2,18	904,	34
Q7	2,47	825,	34
Q8	2,56	613,	34
Q9	2,71	676,	34

الملحق رقم (13)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,478	050,	4

الملحق رقم (14)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
Q10	1,47	788,	34
Q11	2,85	436,	34
Q12	2,21	687,	34
Q13	2,06	814,	34

الملحق رقم (15)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,147	322,	4

الملحق رقم (16)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,326	133,	13

الملحق رقم (17)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
K1	2,71	676,	34
K2	2,18	834,	34
K3	2,50	707,	34
K4	2,68	638,	34
K5	2,00	853,	34

الملحق رقم (18)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,412	097,	5

الملحق رقم (19)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
Q6	2,18	904,	34
Q7	2,47	825,	34
Q8	2,56	613,	34

الملحق رقم (20)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,402	040,	3

الملحق رقم (21)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
K9	1,35	646,	34
K10	2,91	288,	34
K11	2,41	701,	34
K12	2,12	686,	34

الملحق رقم (22)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,199	425,	4

الملحق رقم (23)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,309	214,	12

الملحق رقم (24)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
S1	2,24	699,	34
S2	2,15	702,	34
S3	2,41	701,	34
S4	2,24	741,	34

الملحق رقم (25)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,257	012,	4

الملحق رقم (26)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
S5	2,47	748,	34
S6	2,62	652,	34
S7	2,76	554,	34
S8	2,74	567,	34

الملحق رقم (27)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,647	018,	4

الملحق رقم (28)

Statistiques d'éléments			
	Moyenne	Ecart type	N
S9	2,79	410,	34
S10	2,38	739,	34
S11	2,41	657,	34
S12	2,59	609,	34
S13	2,71	629,	34

الملحق رقم (29)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,576	032,	5

الملحق رقم (30)

Statistiques récapitulatives d'éléments			
	Moyenne	Variance	Nombre d'éléments
Moyenne des éléments	2,500	048,	13

الفهرس

الفهرس

الإهداء..... III
شكر وتقدير..... IV
الملخص..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول..... VII
قائمة الأشكال البيانية..... VIII
قائمة الملاحق..... IX
مقدمة..... أ
الفصل الأول: التمويل المصغر ومتطلبات تطبيقه..... 1
تمهيد الفصل..... 2
المبحث الأول: الإطار النظري التمويل المصغر..... 3
المطلب الأول: ماهية التمويل المصغر..... 3
الفرع الأول: مفهوم وأهمية التمويل المصغر..... 3
الفرع الثاني: المبادئ الأساسية للتمويل المصغر..... 4
المطلب الثاني: خدمات التمويل المصغر..... 6
الفرع الأول: خدمة التمويل المصغر..... 6
الفرع الثاني: الإدخار المصغر..... 7
أ – الإدخار الإلزامي..... 7
ب – الإدخار الطوعي..... 7
1- الودائع تحت الطلب..... 7
2- الودائع التعاقدية..... 8
3- الودائع لأجل..... 8
4- حصص رأس المال..... 8
الفرع الثالث: التأمين المصغر..... 8

أ- مفهوم التأمين الأصغر 8
ب - منتجات التأمين المصغر 9
1- التأمين المصغر على الحياة 9
2- التأمين الصحي 10
3- التأمين على الممتلكات 10
4- التأمين الزراعي وتأمين المؤشرات 10
5- منتجات التأمين المصغر المركبة 10
المطلب الثالث: المؤسسات المالية للتمويل المصغر في الجزائر 11
الفرع الأول: البنوك العمومية 11
الفرع الثاني: البنوك الخاصة 12
الفرع الثالث: وكالات تمويل المؤسسات المصغرة 12
أ- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM 12
ب) الوكالة الوطنية لدعم الشباب ANSEJ 13
ج) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC 14
المطلب الرابع: متطلبات تطبيق خدمات التمويل المصغر 15
الفرع الأول: تطبيق خدمة التمويل المصغر 15
1-تعيين ضابط إئتمان 15
2-الولوج السريع 15
3-الشروط واضحة، سهلة ومرنة 15
4-الخدمات الدائمة 16
5- الضمانات البديلة وبدائل الضمانات 16
6-السياسات الحكومية 16
الفرع الثاني: تطبيق التأمين المصغر 16
1- التأمين على القرض والمدخرات الإجباري 16
2- مشروع الضمان المشترك 16

3– الحوافز الإيجابية 16
الفرع الثالث: تطبيق خدمة الإدخار المصغر 17
1– إجبار العملاء على وضع نسبة محددة من التمويل المقدم لهم كإدخارات..... 17
2– نشر ثقافة الوعي الإدخاري في المجتمع..... 17
3– تقليل المعاملات النقدية..... 17
4– بناء علاقات جيدة مع المدخرين..... 17
المبحث الثاني: الدراسات السابقة 19
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية..... 19
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية 22
المطلب الثالث: علاقة الدراسات السابقة بموضوع الدراسة 25
خاتمة الفصل..... 26
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من البنوك حول تطبيق خدمات التمويل المصغر..... 27
تمهيد الفصل..... 28
المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... 29
المطلب الأول: تقديم عام حول البنوك العمومية محل دراستنا..... 29
الفرع الأول: تقديم عام لمؤسسة البنك الخارجي الجزائري BEA..... 29
الفرع الثاني: تقديم عام لمؤسسة بنك التنمية المحلية BDL..... 31
الفرع الثالث: تقديم عام لمؤسسة القرض الشعبي الجزائري CPA..... 31
الفرع الرابع: تقديم عام لمؤسسة البنك الوطني الجزائري BNA..... 32
المطلب الثاني: منهجية الدراسة الميدانية 32
الفرع الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة 33
أولا: منهجية الدراسة..... 33
ثانيا: متغيرات الدراسة..... 33
الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينة الدراسة..... 33
أولا – مجتمع الدراسة..... 33

ثانيا – خصائص عينة الدراسة..... 34
1- حسب السن..... 34
2- حسب المستوى التعليمي 34
3- حسب الخبرة..... 35
المطلب الثالث: أداة الدراسة..... 35
الفرع الأول: تعريف أداة الدراسة..... 35
الفرع الثاني: تقنين أداة الدراسة..... 36
أولا: التحكيم..... 36
ثانيا: صلاحية أداة الإستبيان 36
1- المقياس الأول : خدمات التمويل المصغر (الثبات والصدق)..... 36
2- المقياس الثاني : الفئات المستهدفة بالتمويل الأصغر (الثبات والصدق) 37
3- المقياس الثالث: تطبيق خدمة التمويل الأصغر في البنوك العمومية (الثبات والصدق)..... 37
المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها..... 38
المطلب الأول: إختبار الفرضية الأولى (المقياس الأول: خدمات التمويل المصغر)..... 39
الفرع الأول: التمويل المصغر 39
الفرع الثاني: التأمين الأصغر 40
الفرع الثالث: الإدخار المصغر..... 42
الفرع الرابع: إختبار المقياس الأول (خدمات التمويل الأصغر) 43
المطلب الثاني: إختبار الفرضية الثانية (المقياس الثاني: الفئات المستهدفة من طرف التمويل الأصغر)..... 44
الفرع الأول: نوع الفئة المستهدفة (العملاء)..... 44
الفرع الثاني: خبرة العملاء 45
الفرع الثالث: الضمانات 47
الفرع الرابع: إختبار المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر)..... 48
المطلب الثالث: إختبار الفرضية الثالثة (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية)..... 49
الفرع الأول: الوحدة الخاصة لتقديم لتمويل المصغر..... 49

الفرع الثاني: كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر 50
الفرع الثالث: اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر 52
الفرع الرابع: إختبار المقياس الثالث (المقياس الثالث: تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف في البنوك العمومية) 54
المطلب الرابع: مناقشة النتائج 54
الفرع الأول: مناقشة نتائج المقياس الأول (خدمات التمويل المصغر) 54
أولا: مناقشة نتائج القسم الأول (التمويل المصغر) 54
ثانيا: مناقشة نتائج القسم الثاني (التأمين المصغر 54
ثالثا: مناقشة القسم الثالث (الإدخار المصغر) 55
رابعا: مناقشة نتائج القسم الأول (خدمات التمويل المصغر) 55
الفرع الثاني: مناقشة نتائج المقياس الثاني (الفئات المستهدفة بالتمويل المصغر) 56
أولا: مناقشة القسم الأول (نوع الفئة المستهدفة) 56
ثانيا: مناقشة القسم الثاني (خبرة العملاء) 56
ثالثا: مناقشة القسم الثالث (الضمانات) 56
رابعا: مناقشة نتائج المقياس الثاني (الفئات المستهدفة من طرف التمويل المصغر) 57
الفرع الثالث: مناقشة المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر من طرف البنوك العمومية) 57
أولا: القسم الأول (الوحدة الخاصة لتقديم خدمات التمويل المصغر) 57
ثانيا: القسم الثاني (كوادر بشرية مؤهلة لمتابعة خدمة التمويل المصغر) 57
ثالثا: القسم الثالث (اللوائح القانونية والتسييرية لتسيير خدمة التمويل المصغر) 58
رابعا: مناقشة المقياس الثالث (تطبيق خدمة التمويل المصغر في البنوك العمومية) 58
خاتمة الفصل 59
الخاتمة 61
المراجع 65
الملاحق 70
الفهرس 80